تقييم دور الإعانات الزراعية
في المملكة العربية السعودية

بقلم : د. ماجد المنيف*

مقدمـــة :

يضم القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية قطاع الزراعة المستقرة وصيد الأسماك وقطاع البادية ، ويعتبر مصدر معيشة لحوالي ٥٠ بالمئة من سكان المملكة ، ويستخدم حوالي ٢٠ بالمئة من القوى العاملة[١] . وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمته في الناتج المحلي غير البترولي فقد حقق القطاع الزراعي في المملكة معدلات نمو ملحوظة خلال السنوات الماضية ، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اهتمام خطط التنمية المتعاقبة بقضايا التنمية الزراعية لغرض تنويع مصادر الدخل وتحقيق نسبة من الأمن الغذائي وتحسين مستوى الحياة في الريف والحضر .

وفي سبيل تنمية القطاع الزراعي بالمملكة قامت الدولة بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي ، فهناك بالاضافة الى القروض الميسرة التي تعطى للمزارعين والمشاريع الزراعية ، الاعانات التي تعطي لمدخلات الانتاج ومخرجاته ، والأسعار التشجيعية لبعض المنتجات . أما الدعم غير المباشر فيتمثل بالانفاق على البيئة الأساسية التي تمس القطاع الزراعي ، كالسدود والطرق الزراعية وكهربة الريف والتعليم الزراعي ومحطات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والخدمات الاجتماعية الأخرى .

ويهدف هذا البحث إلى تقييم دور الإعانات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي في

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ــ جامعة الملك سعود ــ كلية العلوم الادارية .

١) تتفاوت التقديرات المتعلقة بعدد سكان الريف في المملكة ، إذ لم يجر أي تعداد رسمي للسكان منذ تعداد عام ١٩٧٤ . وقد قدرت خطة التنمية الثانية ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ نسبة سكان الريف إلى إجمالي عدد السكان بـ ٤٦ بالمئة عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٦٤ بالمئة عام ١٩٧٠ . وقدرت دراسة أعدتها وزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٩٨١ نسبة السكان في الريف بنحو ٥٣ بالمئة موزعين على ٢٨ بالمئة للزراعة المستقرة ، ٢٥ بالمئة للبادية .

المملكة ، وذلك بتحليل أثرها على الإنتاج والاستخدام في القطاع الزراعي من جهة ، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الريفية المتوازنة من جهة أخرى . **وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام** : يتناول القسم الأول تعريفا بأنظمة الإعانات الزراعية والجهات التي تتولاها وتوزيعاتها حسب الغايات والمناطق المستفيدة منها ، ويتناول القسم الثاني بعض المؤشرات الخاصة بمستوى اداء القطاع الزراعي خلال فترة تطبيق الإعانات ، ويعرض القسم الثالث بعض المعايير الضرورية لتقييم دور الإعانات الزراعية بالمملكة العربية السعودية ، ويعرض الجزء الرابع الاستنتاجات والتوصيات المقترحة لدعم فاعلية الإعانات الزراعية .

أولا : أنظمة الإعانات الزراعية في المملكة العربية السعودية :

تعتبر تجربة التنمية الزراعية بالمملكة حديثة نسبيا ، فقد أنشئت وزارة الزراعة عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣م) وألحقت بها شؤون المياه عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للتنمية الزراعية والمائية . وفي عام ١٣٨٢ هـ انشىء البنك الزراعي السعودي وزاول نشاطاته الاقراضية عام ١٣٨٤ (١٩٦٤م) بهدف تقييم الخدمات الائتمانية للنهوض بالقطاع الزراعي[٢] . وخلال تلك الفترة وإلى العام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م) كان يتم دعم القطاع الزراعي بتوزيع الأراضي البور عن طريق وزارة الزراعة وتقديم الدعم للمزارعين بإيجارهم الآلات والمعدات الزراعية من الوزارة أو الجمعيات الزراعية التي تدعمها الوزارة ، هذا بالإضافة إلى نشاطات البنك الزراعي في الإقراض القصير والمتوسط الأجل .

١) أنواع الإعانات الزراعية وتطور قيمها :

نتيجة الزيادات في إيرادات الدولة بعد العام ١٩٧٣ م اتجهت سياسة دعم القطاع الزراعي نحو التوسع في الإعانات ، فصدرت أنظمة لإعانات الآلات الزراعية والأعلاف المركزة والأسمدة الكيماوية عام ١٣٩٣ هـ ثم أنظمة إعانة المضخات والمكائن الزراعية وإعانة معدات وآلات تربية الدواجن وإعانة معدات إنتاج الألبان عام ١٣٩٤ هـ . وفي عام ١٣٩٦ هـ صدر نظام إعانة التمور وأشجار النخيل . وفي عام ١٣٩٩ هـ صدر نظام شراء القمح بأسعار تشجيعية من قبل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .

ويمكن تقسيم الإعانات إلى **إعانات المدخلات** وهي الإعانات التي تعطي للمنتج

---

٢) جرى ايراد البيانات الاحصائية السنوية حسب التقويم الهجري نظرا لأن معظم التقارير الإحصائية الرسمية في المملكة تأخذ بالتقويم الهجري .

لغرض تخفيض تكاليفه ، وذلك بتوفير عناصر الإنتاج ، مثل إعانة المضخات والمكائن والأسمدة والبذور ، أو تدفع بعد الإنتاج مثل إعانة فسائل النخيل . أما النوع الآخر من الإعانات فهو **إعانة المخرجات** وهي الإعانات التي تعطي على السلعة لغرض ضمان ربحية معقولة للمنتج أو دعما لأسعار المنتجات الزراعية كإعانة القمح وإعانات الحبوب الأخرى وإعانة التمور .

جدول (١)
وصف الإعانات الزراعية بالمملكة

الاعـانة	تاريخ البدء بها	قيمتها	الجهة المنفذة
أولا: اعانة عناصر الانتاج :			
(المدخلات)			
ـــ توزيع الأراضي البور	١٣٨٨/٧/٦هـ	مجانا	وزارة الزراعة
ـــ الأسمدة الكيماوية (١)	١٣٩٣/٤/٢٠	٥٠٪ من التكاليف	وزارة الزراعة
ـــ أشجار النخيل	١٣٩٦/٣/٣٠	٥٠٠ ريال للشجرة	وزارة الزراعة
ـــ الأعلاف	١٣٩٣/٥/٢٦	٥٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي
ـــ مضخات ومحركات زراعية	١٣٩٤/٤/٧	٥٠٪ من التكاليف	البنك الزراعي
ـــ معدات ألبان	١٣٩٤/٥/٢٩	٣٠٪ من التكاليف(١)	البنك الزراعي
ـــ نقل الأبقار جوا	١٣٩٤/٥/٢٩	١٠٠٪ من تكاليف النقل	البنك الزراعي
ـــ معدات تربية الدواجن	١٣٩٣/٦/٢٨	٣٠٪ من التكاليف(٢)	البنك الزراعي
ـــ آلات زراعية	١٣٩٣/١/١٩	٤٥٪ من التكاليف	البنك الزراعي
ثانيا ـــ إعانة الانتاج :			
ـــ القمح	١٣٩٩	٢ ريال للكيلو غرام(٣)	المؤسسة العامة للصوامع
ـــ الرز	١٣٩٣/٥/٢٦	٠ر٣٠ ريال للكليو غرام	وزارة الزراعة والمياه
ـــ الذرة	١٣٩٥/١١/٢٢	٠ر٢٥ ريال للكليو غرام	وزارة الزراعة والمياه
ـــ الشعير	١٣٩٥/٥/١٣	٠ر١٥ ريال للكيلو غرام	وزراة الزراعة والمياه
ـــ التمور	١٣٩٦/٣/٣٠	٠ر٢٥ ريال للكيلو غرام	وزارة الزراعة والمياه

(١) توقف العمل بإعانة الأسمدة الكيماوية عام ١٤٠٣ هـ .

(٢) الإعانة ٢٠ بالمئة إذا كان المشروع ممولا من قبل البنك الزراعي .

(٣) كان السعر التشجيعي للقمح في الفترة ١٣٩٩ ـــ ١٤٠٤ هـ ٥ر٣ ريال للكيلو غرام وأصبح ريالين منذ عام ١٤٠٤ هـ .

* **المصدر** : خطة التنمية الرابعة ، وزارة التخطيط ، ص ٢٠٩ .

وهناك ثلاث جهات رئيسية تصرف الإعانات بالمملكة : وزارة الزراعة والمياه ، والبنك الزراعي العربي السعودي ، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق . ويظهرالجدول (١) أنواع الإعانات الزراعية وبداية العمل بها والجهة التي تنفذها وشكل الإعانة المقدمة . ويلاحظ أن معظم تلك الإعانات ابتدأت بعد الزيادات في إيرادات الدولة عام ١٩٧٣م ، ويلاحظ تنوع الاعانات وشمولها مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني ومخرجاته .

إعانات وزارة الزراعة هي تلك التي دفعت كإعانة للماشية في الفترة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٠ هـ وإعانة الأسمدة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٣ هـ وإعانة التمور وأشجار النخيل واعانات الحبوب (بخلاف القمح) . أما إعانات البنك الزراعي فتشمل إعانات المدخلات المختلفة كالمضخات والمكائن والآلات الزراعية . أما صوامع الغلال فتقوم بشراء القمح من المزارعين بسعر تشجيعي وتظهر بياناتها اجمالي المدفوعات لقاء توريد محصول القمح اليها . ولا يشكل إجمالي المبلغ المدفوع إعانة ، بل إن الإعانة تتمثل بالفرق بين السعر التشجيعي للطن والسعر في السوق ، لذلك جرى تقدير الإعانة على أساس الفرق بين السعر التشجيعي للطن وسعر الطن من الواردات مضروبا بكمية القمح المورد إلى الصوامع لكل عام . ويظهر الجدول (٢) قيم الاعانات التي دفعها كل من وزارة الزراعة والبنك الزراعي وتقدير إعانة القمح التي تدفعها صوامع الغلال . ويبدو من الجدول أن إجمالي ما صرف على الإعانات الزراعية منذ عام ١٣٩٣ وحتى عام ١٤٠٦ قد بلغ حوالي ١٩ بليون ريال ، كان نصيب ما دفعته صوامع الغلال كإعانة للقمح حوالي ٩ بليون ريال تمثل حوالي ٧٤ بالمئة من اجمالي مدفوعات الصوامع للمزارعين ، ويشكل ٤٧ بالمئة من اجمالي الاعانات المصروفة خلال تلك الفترة . ومنذ بداية العمل بإعانة القمح عام ١٣٩٩ ازدادت نسبة إعانة القمح إلى إجمالي الإعانات من ١ بالمئة إلى حوالي ٧٤ بالمئة عام ١٤٠٦/١٤٠٥ هـ .

ويظهر الجدول (٢) أيضا النمو المطرد في إعانات البنك الزراعي وإعانات الصوامع وتباطؤ نمو إعانات وزارة الزراعة . بل إن إعانات وزارة الزراعة انخفضت بعد عام ١٣٩٤ وكانت تشكل أعلى نسبة من إعانة التمور وفسائل النخيل أكبر نسبة من الإعانة المقدمة من وزارة الزراعة . وقد توقفت إعانة الأسمدة الكيماوية عام ١٤٠٣ هـ لتتركز إعانة وزارة الزراعة في إعانة الحبوب وإعانة التمور وأشجار النخيل . وبالرغم من عدم وجود بيانات بعد عام

١٤٠٣ هـ فإن الاتجاه العام هو انخفاض إعانة وزارة الزراعة . ويظهر الجدول أنه في الفترة ١٣٩٣ ــ ١٣٩٩ هـ كانت وزارة الزراعة تقدم ٦٢ بالمئة من إجمالي الإعانات المقدمة ٦٨ بالمئة وحصة صوامع الغلال ٢٠ بالمئة . أما إعانات وزارة الزراعة فشكلت ١٢ بالمئة من اجمالي الاعانات ، وفي الفترة ١٤٠٣ ــ ١٤٠٦ هـ قدمت صوامع الغلال حوالي ٧٠ بالمئة من إجمالي قيم الإعانات الزراعية .

جدول (٢)
المصروف على الإعانات الزراعية (ملايين الريالات)

السنة	وزارة الزراعة	البنك الزراعي	صوامع الغلال	الاجمالي	معدل النمو السنوي٪
١٣٩٣/١٣٩٤	١ر٣	٩ر٧	—	١١	—
١٣٩٤/١٣٩٥	٢٢ر٧	٤٦ر٣	—	٦٩	٥٢٧ر٣
١٣٩٥/١٣٩٦	١٩٨ر٥	١٣٤ر٥	—	٣٣٣	٣٨٢ر٦
١٣٩٦/١٣٩٧	٤٢٠ر٨	١٨٢ر٢	—	٦٠٣	٨١ر١
١٣٩٧/١٣٩٨	٥٣٠ر٤	٢٤١ر٦	—	٧٧٢	٢٨ر٠
١٣٩٨/١٣٩٩	٤٨٩ر٩	٣٨٤ر١	٤ر٧	٨٧٨ر٧	١٣ر٨
١٣٩٩/١٤٠٠	١٥٠ر٤	٤٣٥ر٦	٤٧ر٨	٦٣٣ر٨	ــ٢٧ر٨
١٤٠٠/١٤٠١	١٥٠ر٥	٦١٥ر٥	٩٠ر٦	٨٥٦ر٦	٣٥ر٢
١٤٠١/١٤٠٢	١٤٩ر٧	٩٧٩ر٣	٢٣١ر١	١٣٦٠ر١	٥٨ر٨
١٤٠٢/١٤٠٣	١٥٠ر٤	١٣٢١ر٦	٦٣٥ر٩	٢١٠٧ر٩	٥٥ر٠
١٤٠٣/١٤٠٤	—	١٠٢٢ر٥	١ر٨٧٦ر١	٢٨٩٨ر٦	٣٧ر٥
١٤٠٤/١٤٠٥	—	١٣٧٧ر٩	٣ر٣٦٢ر٩	٤٧٤٠ر٨	٦٣ر٥
١٤٠٥/١٤٠٦	—	٩٩٣ر٨	٢ر٨٢١ر٤	٣٨١٥ر٢	ــ١٩ر٥
الإجمالي	٢٢٦٤ر٦	٧٧٣٤ر٧	٩ر٠٧٠ر٣	١٩ر٠٦٩ر٦	

المصادر :

ــ منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ ــ ١٤٠٣ ، وزارة التخطيط .

ــ البنك الزراعي العربي السعودي ، أعداد مختلفة .

ــ التقرير السنوي لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ١٤٠٥ ــ ١٤٠٦ هـ .

أما إعانات المدخلات التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي خلال الفترة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٦ هـ فقد تركز حوالي ٩٦ بالمئة منها في إعانات المكائن والمضخات وإعانات الآلات الزراعية وإعانات الأعلاف ، أما النسبة الباقية فقد اتجهت كإعانات لمعدات تربية الدواجن ومعدات إنتاج الألبان ونقل الأبقار جوا . وشكلت إعانة أعلاف الدواجن أكبر نسبة من إعانات المدخلات ، إذا بلغ إجمالي قيمتها خلال الفترة حوالي ٢ر٩ بليون ريال أي ما نسبته ٣٧ بالمئة من إجمالي إعانات المدخلات المقدمة من البنك البالغة ٧ر٧ بليون ريال . أما إعانات المكائن والمضخات فبلغت قيمتها ٢ر٦ بليون ريال بنسبة ٣٤ بالمئة خلال الفترة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٦ هـ ، أي ما يقارب ٦٠ بالمئة من اعانات المدخلات اتجه لدعم الإنتاج المحصولي ، بينما اتجهت النسبة الباقية لدعم الإنتاج الحيواني أو معدات الدواجن والألبان ومعدات صيد الأسماك .

ويبين الجدول (٣) التوزيع النسبي للإعانات على مجالاتها المختلفة سواء صرفت عن طريق وزراة الزراعة أو البنك الزراعي أو صوامع الغلال . ويوضح العمود الأخير من الجدول أن أكبر نسبة من الإعانات خلال الفترة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٠ هـ كانت تذهب كإعانة للماشية أو للأسمدة التي كانت تقدمها وزارة الزراعة والمياه . وبعد توقف إعانة الماشية عام ١٤٠٠ وإعانة الأسمدة عام ١٤٠٣ هـ اقتصرت إعانات وزارة الزراعة على إعانة التمور وفسائل النخيل وإعانات الحبوب الأخرى (بخلاف القمح) ، وبالرغم من عدم ورود بيانات عن إعانات وزارة الزراعة بعد العام ١٤٠٣ هـ ، فإن أحسن التقديرات تضعها في حدود ١٠٠ مليون ريال ، أي حوالي ٢ بالمئة من إجمالي قيم الإعانات الزراعية . ويلاحظ أنه بعد العام ١٤٠٠ توزعت معظم الإعانات الزراعية على القمح ، والأعلاف ، والمكائن والمضخات والآلات الزراعية .

ويمثل برنامج توزيع الأراضي البور مجانا من قبل وزارة الزراعة المياه أحد وسائل الدعم المهمة ، وتشير الإحصائيات إلى أنه منذ بداية العمل بنظام توزيع الأراضي البور عام ١٣٨٨ وحتى نهاية عام ١٤٠٥ تم توزيع حوالي ٧١٣ ألف هكتار كان نصيب ٤٣ ألف مزارع منها حوالي ٧ر٢٥٧ ألف هكتار (متوسط ٦ هكتارات للفرد) أي حوالي ٣٦ بالمئة من مجموع الأراضي الموزعة . أما بقية المساحات فقد وزعت على المشاريع الزراعية والشركات الزراعية الكبرى ، إذا تم توزيع ٣ر٢٩٠ ألف هكتار على ٢٣٤٤ مشروعا زراعيا (متوسط ١٢٤ هكتار للمشروع) بنسبة ٤١ بالمئة وتم توزيع ١٦٥ ألف هكتار

جدول (٣)
حصة المجالات المختلفة من المجموع الكلي للاعانات (بالمئة)

السنة	المكائن والمضخات	الآلات الزراعية	الأعلاف	القمح	أخرى[1]
١٣٩٤/١٣٩٥	٣٠	١٣	٢١ر٨	—	٣٥ر٢
١٣٩٥/١٣٩٦	١٧	١٣	١٠ر٦	—	٥٩ر٤
١٣٩٦/١٣٩٧	١١ر٢	٧ر١	١١	—	٧٠ر٧
١٣٩٧/١٣٩٨	١٣ر٢	٥ر٩	١٠ر٦	—	٧٠ر٣
١٣٩٨/١٣٩٩	١٦ر١	١١ر٧	١١	١	٦٠ر٢
١٣٩٩/١٤٠٠	٢٥ر٨	١٨ر٢	١٩ر٨	٧ر٥	٢٨ر٧
١٤٠٠/١٤٠١	٣٤ر٧	٢٠ر٩	١٤ر٨	١٠ر٦	١٩ر٠
١٤٠١/١٤٠٢	٢٥ر٧	١٩ر٣	٢٤ر١	١٧	١٣ر٩
١٤٠٢/١٤٠٣	٢٢ر٤	١٧ر٦	٢٠ر٥	٣٠ر٢	٩ر٣
١٤٠٣/١٤٠٤	١٢ر٥	١٠ر٣	١١ر٥	٦٤ر٧	١ر٠
١٤٠٤/١٤٠٥	٧ر٥	٦ر٠	١٥ر٠	٧٠ر٩	٠ر٦
١٤٠٥/١٤٠٦	٦ر٣	٥ر٢	١٤ر٠	٧٤	٠ر٥

المصدر : احتسبت من الجدول (٢) ، ومن تقارير البنك الزراعي السنوي السعودي .

(١) بالاضافة إلى إعانات وزارة الزراعة المشار إليها تشمل تلك الإعانات ما يقدمه البنك الزراعي كإعانة معدات تربية الدواجن ومعدات إنتاج الألبان ونقل الأبقار جوا ومصائد الأسماك .

على عشر شركات زراعية كبرى (متوسط ١٦ر٥ ألف هكتار للشركة) بنسبة ٢٣ بالمئة إلى مجموع المساحات الموزعة . وقد تم توزيع الجزء الأكبر من تلك الأراضي خلال السنوات ١٤٠٢ ــ ١٤٠٥ ، إذ تم توزيع ٥١٩ر٤ ألف هكتار خلال تلك الفترة أي ما يقارب ٧٣ بالمئة من إجمالي المساحات الموزعة منذ البدء بنظام توزيع الأراضي البور . ومن هذه المساحة حصل حوالي عشرين ألف مزارع على ما يقارب ١١٩ الف هكتار وحصل ٢٠٦٣ مشروع زراعي على ٢٦٠ ألف هكتار وحصلت سبعة شركات زراعية كبرى على حوالي ١٤٠ ألف هكتار . أي أن المشاريع والشركات الزراعية الكبرى حصلت خلال الفترة ١٤٠٢ ــ ١٤٠٥ على ما يقارب ٧٧ بالمئة من إجمالي المساحات الموزعة[3] .

٣) النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، إدارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء ، وزارة الزراعة والمياه ، ص ١٦٦ .

٢) القروض الزراعية وتطور قيمها :

وبالإضافة إلى الإعانات المباشرة التي سبقت الإشارة إليها يجري دعم القطاع الزراعي عن طريق القروض القصيرة والمتوسطة الأجل التي يقدمها البنك الزراعي للمزارعين أو المشاريع الزراعية . وتعطي القروض القصيرة الأجل ولا تتجاوز مدتها السنة لتغطية التكاليف والاحتياجات الموسمية لشراء الأسمدة والبذور والمحروقات ولوازم الدواجن وأجور العمال وغيرها . أما القروض المتوسطة الأجل فلا تتجاوز مدتها عشر سنوات ، وتخصص لتأمين الآلات والمعدات الزراعية وآلات حفر الآبار والمكائن والمضخات وآلات الري والمباني الزراعية والأعلاف وغيرها .

وبالرغم من أن البنك قد بدأ نشاطه الإقراضي عام ١٣٨٤/١٣٨٥ هـ فإن القروض قد تزايدت أعدادها وأحجامها بشكل ملحوظ بعد عام ١٣٩٤/١٣٩٥ هـ . ففي الفترة ١٣٨٤/١٣٨٥ وحتى عام ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ كان إجمالي قيمة القروض التي قدمها البنك الزراعي حوالي ٢٠ر٥ بليون ريال ، وكان نصيب السنوات العشر الأولى حوالي ١٥٧ر٦ مليون ريال ، مما يعني أن الجزء الأكبر من القروض الزراعية قدم بعد عام ١٣٩٤/١٣٩٥ هـ .

ومن إجمالي القروض التي قدمت خلال تلك الفترة كانت قيمة القروض القصيرة الأجل حوالي ٣٦٧ مليون ريال أي ما يقارب ٢ بالمئة من اجمالي القروض ، بينما كانت قيمة القروض المتوسطة الأجل حوالي ٢٠ر١ بليون ريال (٩٨ بالمئة من اجمالي القروض) .

ويبين الجدول (٤) توزيع قروض البنك الزراعي المتوسطة الأجل تبعا لمجالاتها المختلفة ، ونسبة تلك الأغراض إلى إجمالي القروض . ويظهر الجدول تزايد نسبة القروض الممنوحة إلى المشاريع الزراعية المتخصصة ، إذ شكلت ما نسبته ٣٨٪ بالمئة من إجمالي القروض عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ . ومن تلك المشاريع حصلت مشاريع زراعة القمح على ١٥١ مليون ريال ، اي ما نسبته ٦٠ بالمئة من قيمة إجمالي المشاريع الممولة من البنك . ويوضح الجدول ايضا ارتفاع نسبة القروض الموجهة لاستغلال المياه (مكائن ومضخات ، وحفر آبار) اذ بلغ متوسط حصتها الى اجمالي القروض خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٣٠ بالمئة . ويلاحظ أن الجزء الأكبر من القروض اتجه لتمويل مدخلات الانتاج من مكائن ومضخات وآلات زراعية وأجهزة ري ، ويلاحظ أيضا تزايد قيم القروض بعد عام ١٤٠٠ ، إذ تم إقراض حوالي ١٦ر٩ بليون ريال منذ ذلك العام وحتى العام ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ أو ما نسبته ٨٢ بالمئة من إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ انشائه .

جدول (٤) توزيع قروض البنك الزراعي المتوسطة الأجل
حسب مجالاتها المختلفة ونسبتها إلى إجمالي القروض (مليون ريال)

	مكائن ومضخات	آلات زراعية وأجهزة ري	حفر آبار	مشاريع زراعية	أخرى (١)	المجموع
١٣٩٤/١٣٩٥	٢٦ر٣	ـــ ر٢٠	٥ر٥	ـــ	٨٢ر١	١٣٨ر٣
	١٩	١٤	٤	ـــ		
١٣٩٥/١٣٩٦	٣٨ر٥	٤٧ر٥	١٠ر٢	٥ر٩	١٥٩ر١	٢٦١ر٢
	١٥	١٨	٤	٢		
١٣٩٦/١٣٩٧	٥٣ر٧	ـــ ر٨١	٣٤ر٣	١٨ر٢	٣٦٨ر٣	٤٧٢ر٥
	١١	١٧	٧	٤		
١٣٩٧/١٣٩٨	٨٤ر٧	١٠٠	١٠٠ر١	١٠٩	١٤٨ر١	٥٤١ر٩
	١٦	١٨	١٨	٢٠		
١٣٩٨/١٣٩٩	١٢٤ر٢	١٧٣	١٤٧ر٩	٥٣ر٨	١٩٤ر٩	٦٩٣ر٨
	١٨	٢٥	٢١	٨		
١٣٩٩/١٤٠٠	١٤٢ر٣	٢٢٢ر٩	ـــ ر١٩٦	٣٠١ر٧	٢٤٣ر١	ـــ ر١١٠٦
	١٣	٢٠	١٨	٢٧		
١٤٠٠/١٤٠١	٣٧٢ر٧	٣٩٨ر٤	٤٠١ر٤	٤٩٤	٨٢٥ر١	٢٤٩١ر٦
	١٥	١٦	١٦	٢٠		
١٤٠١/١٤٠٢	٣٥٠ر٧	٤٠٤ر٥	٤١٢	٧٤٥	٩٩١ر٢	٢٩٠٣ر٤
	١٢	١٤	١٤	٢٦		
١٤٠٢/١٤٠٣	٤٣٢ر٨	٨٢١ر٣	٥٥١	١ر٣٠٦	١٠٢٩ر٦	٤١٤٠ر٧
	١١	٢٠	١٣	٣٢		
١٤٠٣/١٤٠٤	٣٧٣ر٥	١١٢٦ر٧	٤٩١ر٦	٨٠٩ر٣	٦٧٦ر٢	٣٤٧٧ر٣
	١١	٣٢	١٤	٢٣		
١٤٠٤/١٤٠٥	ـــ ر٣٠٧	٨٨١ر٥	٤٧٢ر١	٤١١ر٢	٢٣٢ر٦	٢٣٠٤ر٥
	١٣	٣٨	٢٠	١٨		
١٤٠٥/١٤٠٦	١٥٢ر٧	٣٧٤ر٨	٣٦٧ر٦	٥٩٠ر٧	٦١ر٥	١٥٤٧ر٣
	١٠	٢٤	٢٤	٣٨		
اجمالي القروض	٢٤٥٨ر٤	٤٦٥١ر٦	٣١٨٩ر٧	٤٨٤٤ر٥	٥٠٢٩ر٨	ـــ ر٢٠١٧٤
	(١٢)	(٢٣)	(١٦)	(٢٤)	(٢٥)	(١٠٠)

المصدر : البنك الزراعي السعودي ، التقرير السنوي ، عدة أعداد .

(١) وتشمل أغراض الحراثة والفسائل والغروسات والأعلاف والأسمدة والحيوانات والمنشآت الزراعية وغيرها .

أما فيما يتعلق بتوزيع الإعانات والقروض على مناطق المملكة المختلفة ، فيظهر الجدول (٥) توزيع الإعانات والقروض خلال الفترة ١٣٩٩ ــ ١٤٠٦ هـ وتوزيع الأراضي البور منذ العمل بها وحتى عام ١٤٠٤ هـ على المناطق الإدارية للمملكة[٤] (الامارات) ، ويظهر الجدول أن المنطقة الوسطى في المملكة (الرياض والخرج والقصيم) قد حصلت على ما يقارب ٥٣ بالمائة من إعانات المدخلات ، ٧٣ بالمئة من إعانات المدخلات ، ٧٣ بالمئة من إعانة القمح ، ٥٨ بالمئة من القروض ، ويعود ذلك إلى اختلاف أنظمة حيازة الأراضي بين مناطق المملكة المختلفة ، الذي يظهر في نصيب المناطق المختلفة من برنامج توزيع الأراضي البور . إذ تم توزيع ما يقارب ٥٥٩ ألف هكتار من الأراضي إلى نهاية عام ١٤٠٤ هـ وكان

جدول (٥)
حصص المناطق المختلفة من الإعانات والقروض
للفترة ١٣٩٩ ــ ١٤٠٦ هـ

	إعانات المدخلات* متوسط سنوي	القروض الزراعية* متوسط سنوي	إعانة القمح** متوسط سنوي	توزيع الأراضي*** البور
الرياض	٣٣ر٣	٣٦ر٠	٤٢ر٦	٣٠ر٧
القصيم	١٩ر٦	٢٢ر٠	٣٠ر٠	٢٣ر٢
حائل	٥ر٦	٨ر٠	٦ر٧	٢٠ر٥
المنطقة الشمالية	٣ر٧	٦ر٠	٣ر٢	١٤ر٤
المنطقة الشرقية	٦ر٩	٥ر٠	٤ر٦	٨ر٠
المدينة المنورة	٣ر٩	٤ر٤	١ر٠	١ر٣
مكة المكرمة	١٨ر٣	٩ر٧	٢ر٩	١ر٣
عسير والباحة	٦ر٤	٦ر٣	٨ر٣	١ر٣
جيزان ونجران	٢ر٣	٢ر٠	١ر٢	١ر٩
المملكة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* احصاءات البنك الزراعي .

** احصاءات وزارة الزراعة عن الانتاج من القمح .

*** خطة التنمية الرابعة .

٤) تعتمد إحصاءات وزارة الزراعة والبنك الزراعي التقسيم الإداري للمملكة حسب الإمارات الرئيسية .

نصيب المنطقة الوسطى حوالي ٣٠٠ ألف هكتار ، أي ما نسبته ٥٤ بالمئة من إجمالي الأراضي الموزعة ، وكان نصيب المنطقة الشمالية حوالي ٣٥ بالمئة . ويعود السبب في تدني نسبة الاعانات إلى بعض المناطق إلى تركز المشاريع المتخصصة (في القمح وغيره) في مناطق دون الأخرى . فمن مجموع المشاريع المتخصصة بزراعة القمح البالغ عددها ١٩٢ مشروعا عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ انحصر توزيعها على المناطق المختلفة على النحو التالي : ٩٣ مشروعا في القصيم ، ٧٦ مشروعا بالرياض ، ١٦ مشروعا بالمنطقة الشمالية ، ٧ من المشاريع في المنطقة الشرقية . ولم تظهر الإحصائيات أي مشروع متخصص بالقمح في المنطقة الجنوبية أو الجنوبية الغربية (٥) .

ثانيا : تحليل مستوى أداء القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية :

كانت معدلات نمو القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية خلال خطتي التنمية الأولى والثانية منخفضة مقارنة بمعدلات النمو في القطاعات الأخرى . فخلال فترة خطة التنمية الأولى (١٣٩٠ ــ ١٣٩٥) كان معدل نمو الناتج الحقيقي للقطاع الزراعي ٦ر٣ بالمئة ، ومعدل نمو القطاع غير البترولي حوالي ٨ر١٠ بالمئة . وخلال خطة التنمية الثانية (١٣٩٥ ــ ١٤٠٠) كان معدل نمو الناتج الحقيقي في القطاع الزراعي ٤ر٥ بالمئة ومعدل نمو القطاع غير البترولي ٨ر١٤ بالمئة . أما خلال خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ ــ ١٤٠٥) فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي في القطاع الزراعي ٧ر٨ بالمئة مقارنا بمعدل نمو الناتج غير البترولي البالغ ٤ر٦ بالمئة . ويعزي ارتفاع معدلات نمو القطاع خلال خطة التنمية الثالثة إلى الاهتمام الذي أولته الخطة للتنمية الزراعية وإلى برامج الإعانات المختلفة الذي نفذ خلال فترة الخطة .

١) الإنتاج والاستخدام في القطاع الزراعي :

على الرغم من معدلات النمو التي تحققت في القطاع الزراعي فقد انخفضت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج غير البترولي خلال فترات خطط التنمية الثلاث ، ويبين الجدول (٦) معدلات نمو الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج غير البترولي . ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي من ١٣ بالمئة عام

---

٥) وزارة الزراعة والمياه ، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، النشرة السنوية للحصر الشامل للمزارع المتخصصة للإنتاج النباتي والحيواني ، ١٩٨٤/١٩٨٥ ، ص ٢٣ .

١٣٩٠/١٣٨٩ إلى ما يقارب ٦ر٤ بالمئة عام ١٤٠٤/١٤٠٣ هـ . ويؤدي انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالإضافة إلى تدني معدلات نمو القطاع الزراعي مقارنة بمعدلات النمو في القطاع غير البترولي إلى تدني نسبة مساهمة الزراعة في نمو الناتج غير البترولي .

جدول (٦)
الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج غير البترولي
أسعار ١٣٨٩ ــ ١٣٩٠ هـ

السنة	الناتج غير البترولي (مليون ريال)	معدل النمو٪	الناتج الزراعي (مليون ريال)	معدل النمو ٪	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج غير البترولي
١٣٩٠/١٣٨٩	٧٥٨٧		٩٨٤		١٣ر٠
١٣٩١/١٣٩٠	٨٠٤٠	٦ر٠	١٠١٨	٣ر٥	١٢ر٧
١٣٩٢/١٣٩١	٨٦٠٧	٧ر١	١٠٥٠	٣ر١	١٢ر٢
١٣٩٣/١٣٩٢	٩٧٢٠	١٢ر٩	١٠٨٩	٣ر٧	١١ر٢
١٣٩٤/١٣٩٣	١١١٨٣	١٥ر١	١١٣٠	٣ر٨	١٠ر١
١٣٩٥/١٣٩٤	١٢٦٣٦	١٣ر٠	١١٧٤	٣ر٩	٩ر٣
١٣٩٦/١٣٩٥	١٥١٣٨	١٩ر٨	١٢٢١	٤ر٠	٨ر١
١٣٩٧/١٣٩٦	١٧٦٩٢	١٦ر٩	١٢٨٢	٥ر٠	٧ر٣
١٣٩٨/١٣٩٧	٢٠٢٥٢	١٤ر٥	١٤٨٣	١٥ر٧	٧ر٣
١٣٩٩/١٣٩٨	٢٢٥٢٢	١١ر٢	١٥٥٠	٤ر٥	٧ر٠
١٤٠٠/١٣٩٩	٢٥١٨٤	١١ر٨	١٦٤٠	٥ر٨	٦ر٥
١٤٠١/١٤٠٠	٢٨٣١٨	١٢ر٤	١٧٣٥	٥ر٨	٦ر١
١٤٠٢/١٤٠١	٣١٥٠٣	١١ر٢	١٨٣٩	٦ر٠	٥ر٨
١٤٠٣/١٤٠٢	٣٣٧٧٥	٧ر٢	٢٠٢٣	١٠ر٠	٦ر٠
١٤٠٤/١٤٠٣	٣٥٢١٦	٦ر١	٢٢٦٥	١٢ر٠	٦ر٤

المصادر : منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ ــ ١٤٠٣ هـ ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي ، مؤسسة النقد العربية السعودي ، ١٤٠٥ هـ .

وبالإضافة إلى ارتباط النمو في الناتج غير البترولي مع انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج يلاحظ ايضا تدني نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة ، إذ كلما كانت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج أقل من نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة فإن هذا يوجد

حافزا للهجرة من المناطق الريفية إلى المدن . وفي المملكة العربية السعودية يلاحظ انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة من ٤٠ بالمئة مع بداية خطة التنمية الأولى إلى حوالي ١٤ بالمئة بنهاية خط التنمية الثالثة وذلك نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية نظرا لتوافر الفرص الوظيفية في المدن عقب الزيادات في إيرادات الدولة وسيادة نشاط التجارة والوكالات في المدن وتوافر الفرص الوظيفية في قطاعات الدولة المختلفة بالإضافة إلى اتجاه خطة التنمية الثانية الى تشجيع الهجرة الداخلية [٦] . كما ساعدت التغيرات الهيكلية في أساليب الإنتاج في الريف ، المتمثلة بالاتجاه نحو المكننة وتشجيع الدولة لهذا التوجه عن طريق أنظمة الإعانات والقروض على زيادة معدلات الهجرة من الريف . ويوضح الجدول (٧) تقديرات العمالة الزراعية ونسبتها إلى إجمالي العمالة منذ بداية خطة التنمية الأولى إلى نهاية خطة التنمية الثالثة . ويلاحظ أنه بالرغم من انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي العمالة فإن إنتاجية العامل قد ازدادت ، فبينما كانت نسبة الزيادة في إنتاجية العامل الزراعي حوالي ٩ بالمئة خلال خطة التنمية الأولى أصبحت نسبة الزيادة في إنتاجية العامل الزراعي ٣٧ بالمئة خلال خطة التنمية الثالثة . ويعزى ذلك إلى استخدام أساليب حديثة في الزراعة وزيادة نسبة رأس المال إلى العمل في القطاع الزراعي .

جدول (٧)
العمالة الزراعية ونسبتها إلى إجمالي العمالة

السنة	اجمالي العمالة (ألف)	العمالة الزراعية (ألف)	نسبة العمالة الزراعية الإجمالي (بالمئة)	الانتاج بالأسعار الثابتة (مليون ريال)	انتاجية العامل الزراعي (ريال)
١٣٨٩/١٣٩٠	١٫١٠٣٫٨	٤٤٥	٤٠	٩٨٤	٢٢١١
١٣٩٤/١٣٩٥	١٫٥٢٢٫١	٤٢٦٫١	٢٨	١١٧٤	٢٧٥٥
١٣٩٩/١٤٠٠	٣٫٠٢٦٫٠	٥٤٥٫٦	١٨	١٦٤٠	٣٠٠٦
١٤٠٤/١٤٠٥	٤٫٤٤٦٫٠	٦١٧٫٤	١٤	٢٥٣٦	٤١٠٧

المصادر : ـــ خطة التنمية الثانية ، وزارة التخطيط ، ص ١١٤ .
ـــ خطة التنمية الثالثة ، وزارة التخطيط ، ص ٩٩ .
ـــ خطة التنمية الرابعة ، وزارة التخطيط ، ص ٦٦ .

٦) تغير التوجه في خطة التنمية الرابعة إلى ضرورة الحد من الهجرة من الريف وذلك باتباع سياسة تنمية اقليمية متوازنة تستغل المزايا النسبية للأقاليم وتحسن من مستوى الحياة في الريف .

٢) الأراضي الصالحة للزراعة :

ازدادت نسبة المساحة المزروعة إلى إجمالي المساحة القابلة للزراعة من حوالي ٣٧ر٧ بالمئة عام ١٣٩١/١٣٩٠ الى ٤٨ر٨ بالمئة عام ١٣٩٦/١٣٩٥ ، وازدادت إلى حوالي ٥٣ بالمئة عام ١٤٠٢/١٤٠١ . أما متوسط حجم الحيازة المزروعة فقد ازداد من ٢ر٩ هكتار الى ٣ر٣ هكتار ثم ٥ر٣ هكتار خلال السنوات الثلاث . ويعود ازدياد مساحة الأراضي المزروعة إلى عدة عوامل ، أهمها : التوسع في نظام توزيع الأراضي البور خلال السنوات العشر الماضية ، بالإضافة إلى سياسات الإعانات والقروض التي ساعدت على استصلاح مساحات أكبر من الأراضي . يضاف إلى ذلك التوجه نحو تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة والتي تستخدم أساليب تقنية متقدمة . ويبين الجدول (٨) نسبة الأراضي المزروعة إلى إجمالي الحيازات للمناطق المختلفة بالإضافة إلى متوسط حجم الحيازة للعام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ . ويلاحظ أن نسبة الحيازات الزراعية المستغلة أعلى ما تكون في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية نظرا لأن الزراعة لا تزال تشكل مصدرا مهما للدخل في المنطقتين .

جدول (٨)
نسبة الحيازات المزروعة ومتوسط حجم الحيازة
للمناطق المختلفة لعام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ

اسم المنطقة	نسبة الحيازات المزروعة إلى إجمالي مساحة الحيازات	متوسط حجم الحيازة المزروعة (هكتار)
المنطقة الوسطى	٣٨	١٧ر٢
المنطقة الشرقية	٦٠	٢ر١
المنطقة الشمالية	٣٧	٣ر٥
المنطقة الغربية	٦٩	٤ر٦
المنطقة الجنوبية الغربية	٨٤	١ر٠
المنطقة الجنوبية	٩٧	٧ر٧
متوسط المملكة	٥٣	٥ر٣

المرجع : احتسبت من إحصائيات النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل على مستوى الإمارات الرئيسية لعام ١٤٠٢/١٤٠١ هـ ، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، وزارة الزراعة والمياه ، المجلد الأول .

ونتيجة أنظمة الاعانات المختلفة ازدادت المساحة المحصولية في المملكة بشكل ملحوظ ، إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية في المساحة المحصولية خلال خطة التنمية الثالثة حوالي ٣٠ بالمئة . ويوضح الجدول (٩) تطور المساحة المحصولية بالمملكة في الفترة ١٣٩٣ ــ ١٤٠٥ هـ ويظهر الجدول ايضا المساحة المزروعة بالقمح نظرا لأهمية هذا المحصول في برنامج الإعانات الزراعية ، ويبين الجدول تزايد نسبة المساحات المزروعة قمحا إلى إجمالي المساحة المحصولية ، إذا ازدادت النسبة من ١٣ بالمئة عام ١٣٩٣/١٣٩٤ الى حوالي ٥٨ بالمئة عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ . كما يظهر الجدول أن معظم الزيادة في المساحة المزروعة بالقمح جاءت من المشاريع المتخصصة (التي ابتدأت وزارة الزراعة والمياه نشر بيانات عنها بعد

جدول (٩)
تقدير المساحة المحصولية
في المملكة والمساحة المزروعة قمح (ألف هكتار)

السنة	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي المساحة المزروعة قمح	نسبة المساحة المزروعة قمح الى إجمالي المساحة٪	مساحة المشاريع المتخصصة	مساحة المشاريع المتخصصة/قمح
١٣٩٣/١٣٩٤	٦٠٠ر٨	٨٣ر٢	١٣ر٨		
١٣٩٤/١٣٩٥	٥١٢ر٩	٦٢ر١	١٢ر١		
١٣٩٥/١٣٩٦	٥٨٥ر٨	٧٣ر٧	١٢ر٦		
١٣٩٦/١٣٩٧	٥٥٧ر٧	٧١ر٦	١٢ر٨		
١٣٩٧/١٣٩٨	٥٦١ر٠	٦٠ر٠	١٠ر٧		
١٣٩٨/١٣٩٩	٥٨٤ر٨	٦٧ر٠	١١ر٥		
١٣٩٩/١٤٠٠	٦٠٨ر٦	٦٧ر٢	١١ر٠		
١٤٠٠/١٤٠١	٤٣٤ر٨	٧٣ر٥	١٧ر٠		
١٤٠١/١٤٠٢	٥٩٦ر٩	١٥١ر١	٢٥ر٣	٢٢ر٦	١٦ر٤
١٤٠٢/١٤٠٣	٧٣١ر٣	٢٤٥ر١	٣٣ر٥	٥١ر١	٤٢ر٤
١٤٠٣/١٤٠٤	٧٨٢ر٧	٤٠٤ر١	٥١ر٦	١٣٠ر٤	١١٦ر٢
١٤٠٤/١٤٠٥	٩٩٨ر٧	٥٧٥ر٥	٥٧ر٦	٢٢٨ر٧	٢١١ر٨

المصدر : نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ، عدة أعداد ، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، وزارة الزراعة والمياه .

العام ١٤٠١/١٤٠٢ هـ) فمن المساحة البالغة ١٧١ر٤ ألف هكتار والتي أضيفت إلى المساحة المزروعة قمحا بين العامين ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ و ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ كانت إضافة المشاريع المتخصصة بالقمح ٩٥ر٦ ألف هكتار ، أي ما يقارب ٥٦ بالمئة من إجمالي الزيادة في المساحة المزروعة بالقمح . هذا بالاضافة إلى أنه من إجمالي مساحة المشاريع الزراعية المتخصصة التي أقيمت بعد عام ١٤٠١ خصص في المتوسط ٨٤ بالمئة من المساحة لزراعة القمح .

٣) إنتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية :

كان من زيادة المساحة المزروعة والزيادة الكمية في مدخلات الانتاج ، بالإضافة إلى تحسين أساليب الإنتاج أثر كبير على إنتاج المحاصيل الزراعية ، وخصوصا تلك المتأثرة بالاعانات كالقمح . ويبين الجدول (١٠) تقديرات إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بالمملكة . ويوضح الجدول أن انتاج القمح قد تزايد بأكثر من عشرة أضعاف [٧] بعد تطبيق نظام شراء القمح من قبل مؤسسة الصوامع . وقد تراجع خلال تلك الفترة إنتاج بعض المحاصيل التقليدية مثل الذرة والدخن (في المنطقة الجنوبية بشكل رئيسي) والشعير . أما الطماطم والخضراوات الأخرى فقد تزايد إنتاجها نتيجة زيادة نسبة الإعانات والقروض الموجهة إلى المشاريع المتخصصة ومشاريع البيوت المحمية . ويعود انخفاض انتاج الشعير والدخن والذرة التي تستخدم كأعلاف للحيوانات إلى تلقي مستوردي الشعير والذرة إعانة استيراد تصل الى ٣٠٠ ريال للطن ، مما أدى إلى زيادة حجم الاستيراد من الشعير وتخفيض الإنتاج المحلي بصورة ملحوظة .

---

٧) تختلف بيانات وزارة الزراعة الخاصة بالإنتاج من القمح عن بيانات المؤسسة العامة لصوامع الغلال الخاصة بكميات القمح المشتراة من المزارعين والتي بلغت ٨٥ر٤ ألف طن عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ ، ٢٣٩ر٧ ألف طن عام ١٤٠٢/١٤٠٣ ، ٦٧٥ ألف طن عام ١٤٠٣/١٤٠٤ ، و ١٣٤٧ ألف طن عام ١٤٠٤/١٤٠٥ . ويعود السبب إلى أن بيانات وزارة الزراعة تقديرية باستخدام أسلوب العينة . وقد جرى الاعتماد في البحث على إحصائيات وزارة الزراعة لتنسجم مع البيانات الأخرى المستخدمة بالبحث بالإضافة إلى أن وزارة الزراعة تنشر بيانات عن المساحة المزروعة وهو ما لا يتوفر في إحصائيات صوامع الغلال . هذا على الرغم من أن بيانات صوامع الغلال هي المستخدمة إعلاميا .

جدول (١٠)
تقديرات الانتاج لبعض المحاصيل الزراعية في المملكة
(ألف طن)

السنة	قمح	الذرة	الدخن	شعير	طماطم	تمور	بطيخ وشمام
١٣٩٤/١٣٩٣	١٥٣ر٤	١١٦	١١	١٥ر٤	٢٠١ر٠	٣٦٠	١٧٣ر٥
١٣٩٥/١٣٩٤	١٣٢ر٠	١٢٨	١٠	١٦ر٧	٣٠١ر٤	٣٣٧	٢٩٧ر٧
١٣٩٦/١٣٩٥	٩٢ر٥	١٥٣ر٤	١٦ر٦	١٢ر٠	١٦٥ر٠	٢٥٧	٢٥٧ر٤
١٣٩٧/١٣٩٦	١٢٤ر٦	١٣٩	١٣	١٣ر٥	١٩٧ر٠	٣٠٧ر٠	٣٠٥ر٤
١٣٩٨/١٣٩٧	١٢٠ر٠	١٥٢ر١	١٣	١٤ر٨	١٦٦ر٥	٤١١ر٤	١٥٦ر٥
١٣٩٩/١٣٩٨	١٤٠ر٨	١٦٧ر١	١٤ر٩	١٣ر١	١٩٥ر٠	٤٠٤ر٩	٢٣٣ر٥
١٤٠٠/١٣٩٩	١٤١ر٧	١٠٩ر٣	٨ر٧	٥ر٥	٢٠٠ر٠	٣٤٢ر٢	٣٥٩ر٦
١٤٠١/١٤٠٠	١٨٧ر٢	٩١ر٢	٩ر٦	٦ر٠	٢٣٢ر٠	٣٧١	٢٣٥ر٣
١٤٠٢/١٤٠١	٤١٦ر٧	٦١ر٠	٦ر٣	٤ر٥	٣٠٠ر٠	٤٠٠ر٠	٥٨١ر٠
١٤٠٣/١٤٠٢	٨١٧ر٥	٤٧ر١	٨ر١	١ر٨	٢٦٤ر٠	٤٠٦ر٧	٥٢٢ر٣
١٤٠٤/١٤٠٣	٤٠١ر٦	٣٥ر٧	٤ر١	٢ر٢	٣٢٨ر٥	٤٥٤ر٤	٥٠٩ر٠
١٤٠٥/١٤٠٤	٢٠٤٧ر٦	١٣ر٥	٤ر٣	٢ر١	٣٤٩ر٨	٤٧٥ر١	٥٧٠ر٧

المصدر : نشرة الإحصاءات الزراعية « بالعينة » إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، وزارة الزراعة والمياه ، عدة أعداد .

وبالإضافة إلى زيادة الانتاج فقد حصل زيادة في إنتاجية الهكتار الواحد وخصوصا لمحصول القمح . فبعد أن كانت انتاجية الهكتار الواحد حوالي ١ر٣ طن عام ١٣٩٦/١٣٩٥ أصبحت انتاجية الهكتار في المساحة المزروعة بالقمح حوالي ٣ر٦ طن عام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ (جدول ١١) وتبلغ تلك الانتاجية في المزراع المتخصصة حوالي ٤ر٣ طن هكتار في نفس العام . ويعود زيادة انتاجية الهكتار إلى اتباع أساليب حديثة في الحراثة والتسميد والري والحصاد نتيجة الاستفادة من أنظمة الاعانات والقروض . فاذا أخذنا إجمالي استهلاك المملكة من الأسمدة الكيماوية كمؤشر نلاحظ أن استهلاك المملكة قد بلغ خلال السنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٨٥ حوالي ٧١٠ ألف طن بمتوسط سنوي ٥٩ ألف طن ، وكان ما استخدم خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٦٧٠ ألف طن

بمتوسط استهلاك سنوي ١٣٤ ألف طن[٨] . وقد تم تأمين الحاجة من الأسمدة الكيماوية إما من الانتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد .

جدول (١١)
إنتاجية الهكتار لمحصول القمح (طن)

السنة	٩٦/٩٥	١٣٩٧/٩٦	١٣٩٨/٩٧	١٣٩٩/٩٨	١٤٠٠/٩٩	١٤٠١/٤٠٠	١٤٠٢/٤٠١	١٤٠٣/٤٠٢	١٤٠٤/٤٠٣	١٤٠٥/٤٠٤
الانتاجية (طن/هكتار)	١ر٢٥٥	١ر٧٤٠	٢ر٠٠٢	٢ر١٠١	٢ر١٠٨	٢ر٥٤٧	٣ر٧٥٨	٣ر٣٣٥	٣ر٤٦٨	٣ر٥٥٨

٨) FAO PRODUCTION YEAR BOOK, 1985.

وبالإضافة إلى زيادة الانتاج من القمح فقد ازداد الانتاج من المحاصيل الأخرى وخصوصا تلك المستفيدة من القروض والإعانات ، فازداد الانتاج من الخضروات المختلفة (الطماطم ، الكوسا ، الخيار ، وغيره) نتيجة التوسع في اقامة البيوت المحمية المستفيدة من القروض والإعانات . كما ازداد الإنتاج من المنتجات الزراعية الأخرى كالدواجن والبيض والألبان نتيجة إعانات المدخلات (معدات تربية الدواجن ، معدات إنتاج الألبان ، الأعلاف ، وغيرها) التي قدمها البنك الزراعي . وكان من نتيجة الزيادات في الانتاج تحسن نسب الاكتفاء الذاتي [٩] من تلك المحاصيل والمنتجات كما يوضحها الجدول (١٢) فقد تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للقمح الواحد الصحيح (مما يعني أن الإنتاج المحلي يكفي للاستهلاك مع وجود فائض للتصدير) وتحسنت نسب الاكتفاء الذاتي للدواجن والبيض والطماطم والعنب وهي المتأثرة بأنظمة الإعانات والقروض . أما المنتجات التقليدية الأخرى (التمور والبطيخ والشمام) فقد حافظت على نسب ثابتة من الاكتفاء الذاتي .

جدول (١٢)
تطور نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة من السلع والمنتجات الزراعية

	١٤٠١/١٤٠٠	١٤٠٢/١٤٠١	١٤٣/١٤٠٢	١٤٠٤/١٤٠٣	١٤٠٥/١٤٠٤
القمح	٠ر٣٢	٠ر٣٣	٠ر٤٨	٠ر٩٥	١ر٦٥
الدواجن	٠ر٢٣	٠ر٢٩	٠ر٣٥	٠ر٤٨	٠ر٥٤
البيض	٠ر٧٩	٠ر٨٦	٠ر٩٥	٠ر٩٩	١ر٠٧
البطيخ والشمام	١ر١١	٠ر٩٩	١ر٠١	٠ر٩٩	١ر٠١
التمور	١ر٠٦	١ر٠٥	١ر٠٧	١ر٠٥	١ر٠٦
الطماطم	٠ر٧٧	٠ر٧٣	٠ر٦٦	٠ر٧١	٠ر٧٧
العنب	٠ر٦٩	٠ر٦١	٠ر٥٤	٠ر٦٨	٠ر٧٩
الدخن	٠ر٧٧	٠ر٧١	٠ر٦٦	٠ر٥١	٠ر٤٨

٩) احتسبت نسب الاكتفاء الذاتي من حاصل قسمة الإنتاج المحلي على المتاح محليا ويساوي الإنتاج المحلي زائدا الصادرات ناقصا الواردات .

٤) استهلاك المياه :

نظرا لواقع المملكة الجغرافي والبيئي فان تطوير مصادر المياه يعتبر إحدى أولويات التنمية . إذ إن موارد المياه غير المتجددة تزود المملكة بما يقارب ٧٠ بالمئة من احتياجاتها من المياه ويشكل استخدام القطاع الزراعي للمياه الجزء الأكبر من الطلب الكلي على المياه في المملكة . وقد تزايد استهلاك المياه في القطاع الزراعي خلال خطة التنمية الثالثة ، فبينما كان استهلاك الزراعة من المياه عام ١٤٠٠ حوالي ١٨٦٠ مليون متر مكعب ، تشكل ٧٩ بالمئة من اجمالي استهلاك المياه بالمملكة ، ازداد الاستهلاك الزراعي من المياه عام ١٤٠٥ إلى ما يقارب ٧٤٣٠ مليون متر مكعب أي ٨٤ بالمئة من إجمالي استهلاك المياه . ويمثل هذا المستوى من الاستهلاك في القطاع الزراعي أربعة أضعاف تقديرات خطة التنمية الثالثة . ويظهر الجدول (١٣) تقديرات متوسطة استهلاك المياه لبعض المحاصيل بالمملكة ،

جدول (١٣)
تقدير الاستهلاك المتوسط من المياه لمجموعة من المحاصيل الزراعية (١٤٠٤ هـ)

	المساحة الف هكتار	متر مكعب مياه للهكتار	مياه متر مكعب مياه/ سنة	نسبة استهلاك المحصول الى الاستهلاك الكلي من المياه
القمح	٣٢٠ر٠	٨٧٠٠	٢٧٨٤	٣٧ر٥
الذرة بأنواعها	١٤٤ر٦	٩٠٠٠	١٣٠١	١٧ر٥
الخضراوات	٤٧ر٦	١٥٠٠٠	١١٢٠	١٥ر١
الأعلاف	٤٥ر٠	٢٥٠٠٠	١١٢٥	١٥ر١
التمور والفواكه	٨٥ر٠	٥٠٠٠	٤٢٥	٥ر٧
نباتات دائمة وبساتين	٦٧ر٥	١٠ر٠٠٠	٦٧٥	٩ر١
	٧٣٦ر٧		٧٤٣٠	١٠٠

المصدر : خطة التنمية الرابعة ، وزارة التخطيط ، ص ١٤٠ .

ويشير الجدول إلى أن استهلاك محصول القمح من المياه عام ١٤٠٤ فقد بلغ ٢٧٨٤ مليون متر مكعب ، أي ما يقارب ٣٨ بالمئة من اجمالي استهلاك القطاع الزراعي من المياه . أو ما يقارب ٣٢ بالمئة من اجمالي استهلاك المملكة من المياه .

وتأتي معظم إمدادات المياه للقطاع الزراعي من الموارد غير المتجددة (الآبار الجوفية) إذ بلغ إجمالي عدد الآبار الأهلية حوالي ٣٨٥٨٩ بئرا استأثرت المنطقة الشمالية والقصيم والوسطى بـ ٣١١٨٨ بئرا ، أي ٨١ بالمئة من المجموع . وقد تم حفر ١٢٦٦٧ بئرا خلال السنوات ١٤٠٢ ــ ١٤٠٥ هـ ، أي ما نسبته ٣٣ بالمئة من إجمالي الآبار الأهلية[١٠] .

وكان من نتيجة تعدد وتنوع الاعانات والقروض وزيادة قيمتها أن ازداد الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي نظرا لارتفاع معدلات الربحية في ذلك القطاع . ومن مؤشرات زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي زيادة التسهيلات الإقراضية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الزراعي . فعلى الرغم من أن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية إلى القطاع الزراعي لا تتجاوز ٢ بالمئة من إجمالي حجم القروض التي تقدمها تلك البنوك إلا أن اقراض البنوك التجارية للقطاع الزراعي تزايد من حوالي ٢٠٩ مليون ريال عام ١٤٠٠ هـ إلى حوالي ٤٢١ مليون ريال عام ١٤٠٢ ووصل إلى ١٠٤٨ مليون ريال عام ١٤٠٥ . وبينما كان معدل النمو السنوي لقروض البنوك التجارية ١٤ر٤ بالمئة كان معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع الزراعي ٤٠ر٣ بالمئة خلال الفترة ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥[١١] . وبالإضافة إلى ذلك فقد أقيمت بعض الصناعات الزراعية اذ قدرت خطة التنمية الرابعة أنه إلى نهاية عام ١٤٠٣ تم الترخيص لـ ٤٥ صناعة ذات ارتباطات خلفية . (صناعة الأسمدة والمعدات الزراعية المبيدات برأسمال قدره ٢ر٢ بليون ريال وتم الترخيص لـ ٢٢٢ صناعة ذات ارتباطات أمامية (منتجات ألبان ، تعليب الفواكه والخضروات وغيرها) برأسمال قدره ٦ بليون ريال[١٢] .

---

١٠) النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

١١) التقرير السنوي ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٤٠٥هـ .

١٢) خطة التنمية الرابعة ، وزارة التخطيط ، ص ١٨٧ .

ثالثا : نحو تقييم دور الإعانات الزراعية في المملكة :

تحددت أهداف التنمية الزراعية بالمملكة في خطط التنمية المتعاقبة بالتأكيد على رفع مستوى الكفاءة ، وزيادة إنتاجية المزروعات ، وتحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي والحفاظ على ذلك المستوى ، وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي ولمصادر المياه ، بالإضافة إلى الحصول على دخول زراعية معقولة حتى يتحقق توازن في العائد الإقتصادي بين الريف والحضر . ولتحقيق تلك المجموعة من الأهداف العامة للتنمية الزراعية حددت خطط التنمية سياسات عدة من محاورها الرئيسية اتباع أساليب زراعية حديثة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي وعلى تطوير مشاريع أكبر حجما تستخدم أساليب تقنية متقدمة وتحقق إنتاجا أكبر . وفي إطار تلك الأهداف والسياسات يمكن النظر إلى وسائل الدعم المختلفة من إعانات وقروض كأدوات لتنفيذ تلك السياسات . ويتم بالتالي تحليل مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية .

وقد وضعت أنظمة الإعانات الزراعية وغيرها في ظل ظروف التزايد في إيرادات الدولة وتوجه الحكومة لزيادة الإنفاق على تطوير القطاعات الإنتاجية . هذا بالإضافة إلى تزايد وتأثر الاستهلاك من السلع الغذائية نتيجة الزيادات في الدخول وتغير الأنماط الاستهلاكية من جهة وتزايد الهجرة من الداخل ومن الخارج من جهة أخرى . وأدت تلك العوامل إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية ، وأصبح الأمن الغذائي من القضايا المطروحة التي تتطلب إيجاد السياسات والبرامج لتوفير الغذاء وبأسعار معقولة . وكانت الإعانات الزراعية من الأدوات التي استخدمت لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتحقيق زيادات في الإنتاج الغذائي . وقد حقق القطاع الزراعي معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية ، وازداد الإنتاج من بعض السلع الزراعية مما أدى إلى تحسن نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية . ولكن وبالإضافة إلى الفوائد الواضحة للإعانات في حفز الإنتاج وزيادة دخول المزارعين فإنها تنطوي على تكاليف يجب مراعاتها عند تحديد شكل وقيم الإعانات . وهذه التكاليف يمكن النظر إليها من وجهة نظر الاقتصاد القومي بشكل عام فتصبح تكاليف الإعانات هي ما يمكن أن تضيفه تلك الإعانات من وجهة نظر القطاع الزراعي نفسه فتصبح التكاليف هي المجالات البديلة لتلك الإعانات في تحقيق التنمية الزراعية المثلى ، هذا مع مراعاة أن تكاليف الإعانات لا تنحصر بالمبالغ المصروفة بالفعل بل تشمل التكاليف الإدارية والتشغيلية المتصلة بصرف الإعانات ومتابعتها .

وضمن الأطر الخاصة بالتنمية الزراعية والأطر العامة للتنمية الاقتصادية يمكن تحديد بعض معايير الكفاءة **Efficiency** والعدالة **Equity** والتي يمكن من خلالها تحليل مدى مساهمة أنظمة الاعانات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقليمية والريفية المتوازنة .

وعلى ضوء تلك المعايير يمكن البحث في إمكانيات ترشيد الاعانات وتعميق الإستفادة منها .

١) معيار زيادة الإنتاج وبأقل التكاليف الممكنة :

من الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية . والإعانة ليست سوى أداة لتنفيذ سياسات التنمية الزراعية ، لذلك فإن تقييم دورها في هذا المجال ينطلق من اعتبارات تتعلق بقدرة أنظمة الإعانات ووجوهها ومجالاتها على توجيه الموارد لأفضل الاستخدامات ، إذ يلاحظ أن رقعة المساحة المزروعة قد ازدادت بشكل ملحوظ ، وازداد الإنتاج من بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وازدادت الدخول الزراعية . ولكن وبالإضافة إلى ذلك ارتبطت التنمية الزراعية بأنماط معينة من الإنتاج والاستخدام صاحبت الإعانات وأثرت وتأثرت بها ، ومنها :

أ) التركز المحصولي :

على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بمقدار الضعف تقريبا خلال السنوات العشر الماضية وزيادة الإنتاج من بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية فإن السمة الغالبة هي الزيادة في إنتاج محصول القمح نتيجة الإعانة المقدمة لذلك المحصول . إذ على الرغم من وجود إعانات للحبوب الأخرى كالشعير والذرة (الجدول ١) فإن اعانة القمح للطن الواحد تساوي ثمانية أضعاف إعانة الحبوب الأخرى ، مما أدى إلى زيادة إنتاج القمح وزيادة المنصرف على إعانة القمح . إذ بلغ إجمالي الإعانات المدفوعة لمزارعي القمح منذ عام ١٣٩٩ وحتى عام ١٤٠٦ هـ حوالي ٩ بليون ريال تشكل ما نسبته ٤٧ بالمئة من إجمالي الإعانات المدفوعة منذ بداية العمل بأنظمة الإعانات الزراعية . فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن جزءا كبيرا من الإعانات الزراعية الأخرى (المكائن والمضخات والآلات الزراعية) قد تم توجيهه لإعانة مزراعي القمح ، وأن جزءا كبيرا من قروض البنك الزراعي كان لغرض تمويل مشاريع ومزارع تنتج القمح ـــ لأصبحت القيمة الاجمالية لدعم محصول واحد أكبر من المبلغ الذي دفعته صوامع الغلال بكثير .

وكان من نتيجة التركز المحصولي ، تركيز المساحة المحصولية لصالح القمح أيضا ، إذ بلغ إجمالي المساحة المزروعة قمحا عام ١٤٠٥هـ حوالي ٥٧٥ ألف هكتار تمثل ما يقارب ٥٨ بالمئة من إجمالي المساحة المحصولية ، وكان هذا التركز على حساب المساحات الأخرى ، إذ بينما زاد إجمالي المساحة المحصولية من ٥٨٥٫٨ ألف هكتار عام ١٣٩٥/١٣٩٦ إلى

٧ر٩٩٨ ألف هكتار عام ١٤٠٤/١٤٠٥ زاد إجمالي المساحة المزروعة قمحا من ٧ر٧٣ ألف هكتار إلى ٥ر٥٧٥ ألف هكتار خلال العامين المشار إليهما .

وأدت سياسة تشجيع المشاريع الزراعية الكبرى إلى تركز محصولي أكثر ، إذ يلاحظ أن ٩٠ بالمئة من مساحة المشاريع المتخصصة[١٣] قد وجهت إلى زراعة القمح عامي ١٤٠٣/١٤٠٤ و ١٤٠٤/١٤٠٥ وزودت تلك المشاريع صوامع الغلال بما يقارب ٦٥ بالمئة من مشترياتها من القمح . وقد استنتجت دراسة أعدها البنك الزراعي عام ١٤٠٢ عن ١٢١٨ مزرعة (يملكها ٨٤٤ مزراعا) تم تمويلها من قبل البنك بأن نسبة التركز المحصولي في المزارع ذات الحيازات الصغيرة أقل منها في المزارع ذات الحيازات الكبيرة ، أي أن المزارع الصغيرة أكثر تنويعا للإنتاج من المزارع الكبيرة وهذا راجع إلى الاعتماد الرئيسي لمزارعي الحيازات الصغيرة على دخل المزرعة بخلاف أصحاب الحيازات الكبيرة الذين يتكون دخلهم من مصدر اخر غير زراعي كما سيرد فيما بعد . وقد قدرت دراسة البنك الزراعي دخل الهكتار الواحد من القمح في المزارع الصغيرة بـ ٨٦٧٧ ريال ، بينما هو بالنسبة للمزارع الكبيرة ١٥٢٣٣ ريال أي حوالي الضعف[١٤] . وتوجه المزارع الكبيرة نحو محصول القمح له ما يبرره اقتصاديا إذ إن كبر حجم المشروع يؤدي إلى تخفيض تكلفة الطن المنتج . وفي ظل سياسة السعر التشجيعي للقمح مع التوريد الكامل للمحصول إلى صوامع الغلال تصبح تكاليف تسويق المحصول هامشية . فعلى الرغم من ارتفاع العائد النقدي على الإنتاج من المحاصيل الأخرى كالخضروات والفواكه فإن المشاريع الكبرى لن تتوجه إلى ذلك النوع من الإنتاج نظرا لارتفاع تكلفة التسويق .

ويؤثر التركز المحصولي على خصوبة التربة واستهلاك المياه كما سيرد فيما بعد ، بالإضافة إلى تأثيره على الطاقة التخزينية للصوامع . إذ يلاحظ أن زيادة الإنتاج من القمح واستعداد صوامع الغلال لشراء القمح بسعر تشجيعي يوجد ضغطا لتوسعة الطاقة التخزينية مما يعني تكاليف استثمارية إضافية . ونتيجة الزيادات المتسارعة في إنتاج القمح وتوريده إلى الصوامع قامت الصوامع مؤخرا بالإعلان للمشاريع الزراعية الكبرى (وعددها خمسة) عن

---

١٣) ابتدأت وزارة الزراعة نشر معلومات عن المزارع المتخصصة عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ وليس هناك تحديد دقيق للمقصود بالمزارع المتخصصة ، إذ يقصد بها أحيانا المشاريع الممولة من قبل البنك الزراعي والتي تقدم دراسة جدوى اقتصادية لإنتاج معين ، ويقصد بها أحيانا المشاريع التي تزيد مساحة المحصول بها عن ٢٠٠ هكتار .

١٤) البنك الزراعي العربي السعودي ، دراسة تحليلية عن النواحي الفنية والإقتصادية والتمويلية للمزارع الممولة من قبل البنك الزراعي ، التقرير الأول ١٤٠٢ .

استعدادها لشراء محصول الشعير بمبلغ ١٠٠٠ ريال للطن[١٥] وذلك لتشجيع تنويع الإنتاج من جهة وتخفيض الواردات من الشعير من جهة أخرى .

ب) استنزاف المياه والتأثير على التربة :

تعتبر الأرض الصالحة للزراعة والثروة المائية من العوامل الحرجة في عملية التنمية في المملكة ، إذ إن الظروف البيئية (الجفاف) وطريقة استغلال الأراضي تؤثر على الأرض الصالحة للزراعة وخصوبتها ، كما أن الاحتياطي من المياه وطريقة الري تؤثر على المتوافر من المياه ونوعيته وتكاليفه . وقد اهتمت خطط التنمية المتعاقبة بالوسائل الكفيلة بتطوير مصادر المياه بالمملكة لسد حاجات الطلب المتزايد على المياه في الريف والمدن وللأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية .

وقد أدى التوسع الزراعي الأفقي أو الرأسي إلى زيادة استخدام المياه في القطاع الزراعي وخصوصا خلال الخطة الخمسية الثالثة ، وتجاوز استهلاك المياه في القطاع الزراعي ما كان مخططا له بمقدار أربعة أضعاف ، واستحوذ القطاع الزراعي على أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي استهلاك المياه بنهاية الخطة الثالثة . وتشكل المصادر غير المتجددة (الآبار الجوفية) ما نسبته ٧٠ بالمئة من إمدادات المياه بالمملكة مما يجعل المحافظة على ذلك المورد وترشيد استخدامه من أولويات التنمية الزراعية .

ويتم ري معظم المساحات الزراعية في المملكة من المياه الجوفية ، وتشترط وزارة الزراعة والمياه بالمملكة الحصول على ترخيص قبل حفر الآبار ، ويتم منح الترخيص بعد إجراء الدراسات الفنية عن منسوب المياه في المنطقة المراد الحفر بها ، وينتهي دور الوزارة بمنح ترخيص الحفر[١٦] . ويلاحظ أن التوسع في الإنتاج الزراعي وفي برنامج توزيع الأراضي البور قد زاد من استخدام المياه الجوفية ، مما أدى إلى تزايد معدلات استخراج المياه عن معدلات استعاضة المخزون منها .

---

١٥) طلب من الشركات الزراعية الكبرى التي تنتج ما يزيد على ربع إنتاج المملكة من القمح أن تخصص ثلث مساحتها المزروعة لزراعة الشعير — جريدة الشرق الأوسط لندن ، ١٩٨٧/٣/٢٣ .

١٦) كان من نتيجة غياب المتابعة ، زيادة في معدل هدر المياه وانخفاض منسوب الآبار . إذ يقدر الانخفاض السنوي في منسوب المياه بآبار منطقة الخرج نحو ٤ أمتار ، وفي مناطق أخرى يتراوح معدل انخفاض المنسوب بين ١٠—٣٠ متر سنويا ، جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٨٧/٣/٢٣ .

وكان من نتيجة التوسع الزراعي زيادة أعداد الآبار المحفورة ، إذ تم حفر ١٢٦٦٧ بئرا في الفترة ١٤٠٢ ــ ١٤٠٥ هـ من مجموع ٣٨٥٨٩ بئرا أهليا على مستوى المملكة . وقد حصل المزارعون والمشاريع الزراعية على إعانات وقروض لتيسير حفر الآبار وضخ المياه . ونتيجة التركيز المحصولي المشار إليه استحوذ محصول القمح على أكبر نسبة استهلاك للمياه مقارنا بالمحاصيل الأخرى وإذا قدرت خطة التنمية الرابعة نسبة استهلاك القمح من المياه الجوفية في الزراعة بـ ٣٨ بالمئة عام ١٤٠٤ . وفي ظروف المملكة المناخية ، وفي ظل أنظمة الري المتبعة في زراعة القمح يتم فقد ٥ــ٢٠ بالمئة من المياه عن طريق التبخر .

ونتيجة الإعتماد على المياه الجوفية في الري وزيادة نسبة الملوحة في تلك المياه تتأثر الأرض الزراعية المروية وتزداد ملوحة التربة مما يؤدي إلى استنزافها وانخفاض درجة خصوبتها . ويؤدي تكثيف استعمال المواد الكيماوية والمبيدات إلى التأثير على خصوبة التربة مما يستدعي استمرار استصلاحها . وقد يؤدي نظام توزيع الأراضي البور على المزارعين والمشروعات الزراعية وبدون متابعة مستمرة لكيفية استصلاح الأراضي إلى تدهور خصوبة التربة .

جـ) استمرار الإنتاج الأقل كفاءة :

كان الغرض من تقرير سعر مجز للقمح عام ١٣٩٩ بواقع ٣ر٥ ريال للكيلو غرام الواحد ، هو تحفيز العرض . وقد ثبت أن ذلك السعر يغطي تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح مرتفع ، إذ أظهرت دراسات قام بها البنك الزراعي عام ١٤٠١هـ بأن متوسط تكلفة الكيلو غرام من القمح في المشروعات التي تقل فيها المساحة عن ١٥٠ هكتارا . وكمتوسط عام لمشروعات القمح التي تناولتها دراسة البنك الزراعي بلغت تكلفة إنتاج الكيلو غرام من القمح حوالي ٧٥ر١ ريال[١٧] . ولكن دراسة البنك الزراعي أنجزت مع بداية تطبيق إعانة القمح حيث كانت تكاليف الآلات والمعدات المستوردة مرتفعة ، وتشير بعض التقديرات الحالية التي استطاع المؤلف الحصول عليها إلى أن تكلفة الكيلو غرام الواحد في المشاريع المتخصصة تتراوح بين ٢٠ر١ و ٨٥ر٠ ريال . ولكن أيا تكن التقديرات فإن السعر التشجيعي ٣ر٥ ريال للكيلو غرام والذي ساد في الفترة بين ١٣٩٩

---

١٧) البنك الزراعي العربي السعودي ، إدارة البحوث والدراسات ، دراسة عن التكاليف الإنتاجية ومستقبل زراعة القمح بالمملكة ، التقرير الأول ، ١٤٠١هـ ، ص ٢١ .

و ١٤٠٤ هـ كان يحقق هامش ربح يصل إلى ١٠٠ بالمئة في المشاريع الكبيرة ، وينخفض هامش الربح كلما انخفضت مساحة الحيازة . ولكن يبدو أن هامش الربح كان كافيا لدخول كثير من المنتجين الأقل كفاءة في مجال زراعة القمح .

ولم يؤد انخفاض الإعانة على الكيلو غرام من القمح عام ١٤٠٤هـ (من ٣٫٥ ريال إلى ريالين للكيلو غرام) إلى تأثر الإنتاج بشكل كبير ، مما يعني أن السعر التشجيعي الجديد ، زال يحقق هامش ربح معقول بالنسبة لكثير من المشاريع الزراعية . بالإضافة إلى أن السعر الجديد لم يؤد إلى إخراج عدد كبير من المنتجين الأقل كفاءة نظرا لموسمية الإنتاج من جهة وحلول مواعيد سداد أقساط قروض البنك الزراعي التي التزم بها الكثير من المزارعين من جهة أخرى[١٨] . يضاف إلى ذلك عوامل متصلة بصعوبة التحويل إلى إنتاج محاصيل أخرى يمكن أن تكون مربحة ولكن يعاني المزارعون من مشاكل تسويقها .

وبسبب الظروف التي أوجدت فيها أنظمة الإعانات المختلفة (الزيادات في إيرادات الدولة) وبسبب عدم وجود نظام واحد لها وهيئة واحدة لتنفيذها فقد اتسمت بالتذبذب . فابتدأت إعانة الماشية والأسمدة ثم ألغيتا لعدم جدواهما ، وابتدأت بعد ذلك إعانات المدخلات المختلفة وإعانات الحبوب ومنها القمح . ونظرا لتعدد الجهات التي تنفذ الإعانات فإن تكرار أكثر من إعانة لمنتج واحد يصبح محتملا . على سبيل المثال من الممكن أن يحصل المزارع على أرض من وزارة الزراعة ضمن برنامج توزيع الأراضي البور ويمكن أن يتقدم بطلب قرض لمشروع قمح مثلا من البنك الزراعي الذي يخصم قيم إعانات المدخلات (المكائن والمضخات والآلات الزراعية) ويمول المشروع ويقوم المزارع بالنهاية ببيع القمح لصوامع الغلال بالسعر التشجيعي للقمح الذي يفترض أن يغطي تكاليف الإنتاج مع هامش للربح . ويؤدي تكرار أكثر من حافز إلى سوء استخدام الموارد وتشجيع استمرار الإنتاج الأقل كفاءة .

وبسبب التوجه العام لسياسة التنمية الزراعية في المملكة فإن إعانات المدخلات تعطي للقطاع الخاص من مزارعين ومنشآت لخفض تكاليف الإنتاج وحفز العرض . وقد أدت الإعانات المدفوعة للأعداد الكبيرة من الآلات والمعدات المستوردة وبدون رقابة على كيفية

---

١٨) يطالب بعض مزراعي القمح ممن حصلوا على قروض من البنك الزراعي وممن لا يتمكنون من تغطية تكاليف الإنتاج في ظل السعر الجديد ـــ يطالبون البنك الزراعي بتمديد فترة استرداد القروض لتمكينهم من التحول إلى محاصيل أخرى ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، واقع ومستقبل الزراعة في المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ .

استخدامها إلى تشجيع سوء الاستخدام وتثبيط عمليات الصيانة المحلية لها[١٩] . وتبرز تلك المشكلة أكثر لدى صغار المزارعين غير القادرين على دفع تكاليف الصيانة الباهظة نتيجة ارتفاع أسعار قطع الغيار المستوردة .

د) مشكلة التسويق الزراعي :

تركز أنظمة الإعانات بوضعها القائم ، على جانب حفز الإنتاج مع إهمال التسويق بالرغم من أهميته القصوى للتنمية الزراعية . إذ بخلاف تأمين التسويق الكلي لمحصول واحد (القمح) فإن إعانات المدخلات تعطى لغرض خفض التكاليف بغض النظر عن نوعية المحاصيل وكيفية توفير القنوات التسويقية للإنتاج الزراعي . فمن المعروف عموما أن مشكلة التسويق تعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية نظرا لموسمية الإنتاج وقابليته للتلف وضيق السوق المحلي وتخلف الأطر التسويقية . وتحاول الدول دوما استنباط الوسائل والأساليب المختلفة لتذليل مشاكل التسويق . ولكن أنظمة الاعانات في المملكة لم تول إلى الان موضوع التسويق العناية الكافية مما جعل المحاصيل التي يتوقع لها عائد مرتفع تتخلف عن انتاج المحاصيل الأخرى المضمونة التسويق ، يضاف إلى ذلك انفتاح السوق المحلي أمام الواردات الزراعية المعفاة من الرسوم مما جعل الإنتاج المحلي من بعض المحاصيل يتجنب المنافسة في أسواق المدن الرئيسية الأكثر انفتاحا أمام الواردات . يضاف إلى ذلك أن أنظمة تسويق المنتجات الزراعية في المملكة وضعت في الأصل لتسويق الواردات حيث الكميات المسوقة أكبر والأسعار أقل .

٢) معيار تقليص التبعية وتحقيق الأمن الغذائي :

يعتبر هدف تحقيق مستوى « طيب » من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي من الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية في المملكة . وضمن هذا الاطار قدمت الإعانات والقروض لغرض زيادة الإنتاج الزراعي المحلي لتغطية جزء من الحاجات الغذائية . وتحتل إعانة القمح النصيب الأكبر من الإعانات الزراعية نظرا لنصيب الحبوب من التركيب السلعي للواردات الغذائية للمملكة . إذ كانت الأصناف الخمسة الرئيسية في سلة الواردات الغذائية للمملكة خلال الفترة ١٤٠١/١٤٠٣ على النحو التالي : الحبوب ٥ر٣٧ بالمئة ،

---

١٩) خطة التنمية الرابعة ، وزارة التخطيط ، ص ٤٩ .

اللحوم بأنواعها ٢٦٫٧ بالمئة ، الألبان ومنتجاتها ١٠ بالمئة ، الفاكهة والخضروات ١٢ بالمئة . وفي الفترة ١٤٠٣/١٤٠٦ أصبح التركيب السلعي للواردات الغذائية الرئيسية على النحو التالي : الحبوب ٣١ بالمئة ، اللحوم بأنواعها ٢٣ بالمئة ، الألبان ومنتجاتها ١٠ بالمئة ، الفاكهة والخضروات ١٨ بالمئة . ومع أن الواردات من القمح قد انخفضت نتيجة زيادة الإنتاج المحلي فإن الواردات من الحبوب لاتزال تشكل أعلى نسبة من الواردات الغذائية ويعزى إلى زيادة الواردات من الحبوب الأخرى كالشعير والذرة التي تستخدم كأعلاف للمواشي والدواجن .

وعلى الرغم من تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع والمنتجات الزراعية في المملكة خلال السنوات الماضية فإن المملكة لا تزال من أكبر الدول المستوردة للمواد الغذائية في العالم العربي . ويظهر الجدول (١٤) إجمالي قيم الواردات من السلع الغذائية وبعض السلع الزراعية الأخرى ، خلال السنوات الخمس الماضية . ويظهر الجدول انخفاض قيم الواردات من القمح والدقيق نتيجة زيادة الإنتاج المحلي ، ويظهر أيضا انخفاض الواردات من السلع الغذائية بشكل عام نتيجة انحسار الإنفاق الحكومي وتأثيره على النشاط الاقتصادي عموما بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي من بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية .

جـدول (١٤)

إجمالي الواردات لمجموعة من السلع الغذائية والزراعية

(مليـون ريـال)

السنة	سلع غذائية	حبوب	شعير	قمح	دقيق	أسمدة	آلات زراعية
١٩٨١	١٥٢١٨	٥١٧٨	٢٤١٣	٣٦١	٣٠١	١٣٢	١٦٢٣
١٩٨٢	١٦٠٨٤	٦١٣٤	٣٣٠٨	٤٠٠	١٨٧	١٧٥	٢٢٩٣
١٩٨٣	١٤٥٤٠	٤١١٨	١٦٣٣	٣٧١	١٩٢	٣١٢	٤١٨٢
١٩٨٤	١٦٤٣٨	٦٢٢٠	٣٨٠٩	٢١١	٢٦٩	٤١٤	٣٠٢٩
١٩٨٥	١١١٣٤	٣٠٥٥	١٣٤٥	٨٦	١٣٥	٣٣٣	١١٥٨
١٩٨٦	١٠٣٩٦	٢٢٢٥	١٢٥٧	١٠٣	٣١	٣٤٧	٩٦٣

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية ، مصلحة الإحصاءات العامة ، عدة أعداد .

لقد صاحب النمو في الإنتاج الزراعي نموا في الواردات من السلع والمنتجات الزراعية أيضا . وليس في أنظمة الإعانات والقروض كما هي مطبقة ما يحد من النمو في الواردات ، فأنظمة إعانة المدخلات ـــ مثلا ـــ تقوم على قيام البنك الزراعي بدفع نسبة معينة من تكاليف المدخلات (الأسمدة والأعلاف والمعدات والمكائن والآلات الزراعية وغيرها) وهذه جميعها مستوردة ، مما يعني أن التوسع في منح إعانات المدخلات بدون ضوابط قد أدى إلى زيادات متلاحقة في الواردات من الآلات ومن قطع الغيار اللازمة لصيانتها . ويظهر الجدول (١٤) أن الزيادة السنوية في قيمة الواردات من الأسمدة بلغت في المتوسط ٤٠ بالمئة ومن الآلات الزراعية ٣٧ بالمئة وذلك خلال السنوات ١٩٨٠ـــ١٩٨٤ .

وقد أدت أنظمة اعانات مدخلات الإنتاج الحيواني (أعلاف الماشية وأعلاف الدواجن) والتي تقدمها وزارة المالية على الواردات من الأعلاف إلى زيادة الواردات من تلك الأعلاف (الشعير والذرة) بشكل كبير . ويظهر الجدول (١٥) الكميات المستوردة من الشعير والذرة وقيم الإعانات المدفوعة على تلك الإعانات . إذ بلغ إجمالي الإعانات المدفوعة على الواردات من الأعلاف منذ العمل بتلك الإعانات عام ١٣٩٩/١٤٠٠ حوالي ١١ بليون ريال . فإذا قارنا هذا بإجمالي قيم الإعانات على الواردات من المواد الغذائية للإنسان خلال نفس الفترة والبالغة ٦ر٦ بليون ريال ـــ أدركنا ضخامة الإعانات الموجهة للغذاء الحيواني .[٢٠] وقد أدت تلك الإعانات إلى أن يصل حجم الواردات من الشعير إلى ٦ر٣ مليون طن عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، بينما طبقا لبعض التقديرات لا تتعدى حاجة الثروة الحيوانية في المملكة من الشعير أكثر من ٢ مليون طن[٢١] . وأدت سياسة إعانة الواردات من الأعلاف إلى انخفاض الإنتاج المحلي من الشعير والذرة بصورة ملحوظة . إذ انخفض الإنتاج المحلي من الشعير من ٥ر٤ ألف طن عام ١٤٠١ إلى ١ر٢ ألف طن عام ١٤٠٥ ، وانخفض الإنتاج المحلي من الذرة من ٦١ ألف طن إلى ١٣ ألف طن في الفترة ذاتها . أي أن سياسة دعم الواردات من بعض السلع الزراعية قد أوجدت تعارضا مع سياسة دعم الإنتاج المحلي والتي تمثلها أنظمة الإعانات الزراعية السابق الإشارة إليها[٢٢] .

---

٢٠) تقدم إدارة الإعانات بوزارة المالية إعانات على المواد الغذائية المستوردة (الدقيق، الأرز، السكر، اللحوم، الزيوت والحليب) بالإضافة إلى الإعانات المقدمة للواردات من الأعلاف (الشعير والذرة) .

٢١) جريدة الرياض ، ١٤٠٧/٧/٢٢هـ .

٢٢) يلاحظ أنه بينما تحتوي بيانات البنك الزراعي على قيم إعانات الأعلاف فإن إعانات واردات الأعلاف التي تدفعها وزارة المالية لا تدرج ضمن البيانات الخاصة بالإعانات الزراعية . فلو أضفنا قيم الإعانات الواردة في الجدول (١٥) مع تلك الواردة في الجدول =

جـدول (١٥)
الكميات المعانة من الأعلاف وإجمالي الإعانات المصروفة
(الكميات بآلاف الأطنان والقيم بملايين الريالات)

	الشعيـــر		الـــذرة		اجمالي الاعانة
	الكميـة	الاعانة	الكميـة	الاعانة	
١٤٠٠/١٣٩٩	٣٣٧	٢٨٤	١٨٢	١١٢	٣٩٦
١٤٠١/١٤٠٠	١٣٦٤	١٠٢٤	٤٩٧	٣٦٨	١٣٩٢
١٤٠٢/١٤٠١	٢٩٧٧	٢٥٢٧	٤٨٢	٤٧٣	٣٠٠٠
١٤٠٣/١٤٠٢	٣٧٩٩	٢٦٥٣	٨٨٢	٥٩٥	٣٢٤٨
١٤٠٤/١٤٠٣	٢٥٨٠	٧٧٧	٣٤١	١٠٤	٨٨١
١٤٠٥/١٤٠٤	٦٢٦٠	١٨٦٥	٣٣٢	٩٤	١٩٥٩
المجموع		١٩٣٠		١ر٧٤٦	١٠ر٨٧٦

المصدر : القروض والإعانات المقدمة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ١٣٩٠ــ١٤٠٥ ، الإدارة العامة للإعانات والقروض ، وزارة المالية .

وحتى في حالة عدم دعم الواردات من السلع الزراعية المستوردة فإن فتح باب الاستيراد وعدم حماية الإنتاج المحلي يؤدي إلى تفوق المنتجات المستوردة في السوق . ويبدو هذا جليا في سوق الخضروات والفواكه . إذ إن ضعف قنوات تسويق المنتجات المحلية بالإضافة إلى تحيز نظم التسويق لصالح المنتجات الزراعية المستوردة نظرا لوجود الوسطاء في المدن الرئيسية وتعاملهم مع كميات مستوردة أكبر نسبيا من الإنتاج المحلي المعروض في السوق يؤدي إلى زيادة الميزة النسبية التي تتمتع بها المنتجات المستوردة . ويلاحظ في هذا المجال أن كثيرا من مزارعي الخضار والفواكه يحجمون عن تسويق منتجاتهم في أسواق المدن الرئيسية نظرا لمنافسة الإنتاج المستورد للإنتاج المحلي في تلك الأسواق .

= (٢) والخاصة بإجمالي المصروف على الإعانات الزراعية لأصبحت قيم الإعانات الزراعية أكثر مما هو مقترح في الجدول (٢) إذ سيصبح إجمالي قيم الإعانات المدفوعة سواء من قبل وزارة الزراعة أو البنك الزراعي أو صوامع الغلال أو وزارة المالية منذ العمل بأنظمة الاعانات وحتى العام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ حوالي ٣٠ بليون ريال .

٣) معيار تحقيق التوازن بين تنمية الريف والمدينة :

إن هدف توفير الفرص للحصول على دخول زراعية معقولة ورفع مستوى الرعاية لأبناء الريف ، حتى يتحقق التوازن بين المزايا الاقتصادية والاجتماعية للريف والحضر ـــ من الأهداف الرئيسية لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية . وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف نما الإنفاق على التجهيزات الأساسية وبرامج التنمية الاجتماعية في الريف ، فازداد الإنفاق على كهربة الريف وإنشاء الطرق الزراعية وتقديم القروض العقارية للمناطق وزيادة خدمات الاتصال لربط أجزاء المملكة المترامية . هذا بالإضافة إلى نمو الإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية في الريف من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية .

وتعتبر سياسات وتوجهات وبرامج التنمية الزراعية ذات أهمية بالغة في تحقيق المستوى المنشود من التوازن بين الريف والمدينة . ونظرا لتوجه السياسة الاقتصادية للمملكة عموما نحو ترك المجال لمبادرات القطاع الخاص بدعم وتشجيع من الحكومة لتعميق مستوى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، فإن سياسة التنمية الزراعية انطلقت من ذلك التوجه ، إذ بنيت تلك السياسة على أساس دعم الدولة للمزارعين والمشاريع الزراعية عن طريق أنظمة الإعانات والقروض وتوزيع الأراضي البور والإرشاد الزراعي وغيره . وركزت السياسة الزراعية على دعم وتشجيع المشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة القائمة على المكننة ، وذلك لاستغلال مزايا الإنتاج الكبير من جهة ولنقص اليد العاملة الزراعية من جهة أخرى . لذلك كان نصيب المشاريع من الإعانات والقروض والأراضي البور الموزعة كبيرا . ويظهر الجدول (١٦) نصيب المشاريع الزراعية من الإعانات والقروض خلال الفترة ١٤٠١ ـــ ١٤٠٥هـ وقد تم احتساب إعانة القمح من واقع البيانات التي تنشرها وزارة الزراعة عن إنتاج المزارع المتخصصة ، أما حصة المشاريع من توزيع الأراضي البور فقد احتسبت من احصاءات وزارة الزراعة عن الأراضي الموزعة للمشاريع الزراعية والشركات الزراعية الكبرى . أما حصة المشاريع الزراعية من القروض فقد جرى بشأنها الاعتماد على بيانات البنك الزراعي الذي يصنف فئات القروض متوسطة الأجل التي تزيد قيمتها عن ٤٠٠ ألف ريال كقروض موجهة لأصحاب المزارع الكبيرة والمشاريع الزراعية .

وقد أدى ذلك التوجه إلى أن أصبح البنيان في المملكة قائما على المستثمر الزراعي بدرجة أكبر من المزارع ، مما يعني ارتباط الإنتاج بالربحية ، وتأثره بتغير نسبة العائد على الاستثمار الزراعي . وعلى الرغم من أن احصاءات وزارة الزراعة أظهرت أن ٣٢ بالمئة من

جـدول (١٦)
نصيب المزارع الكبيرة والمشاريع الزراعية
من بعض الإعانات والقروض (بالمئة)

	إعانة القمح	الأراضي الموزعة	القـــروض
١٤٠١/١٤٠٢	١٤	٢٨	٣٨ر٠
١٤٠٢/١٤٠٣	٢٣	٨١	٤٥ر٠
١٤٠٣/١٤٠٤	٣٥ر٤	٧١	٤٤ر٢
١٤٠٤/١٤٠٥	٤٥	٧٧	٤٢ر٥

المزارعين الذين يملكون ٣٣ بالمئة من الحيازات ، يزاولون عملا اخر بالإضافة إلى الزراعة[٢٣] فإن تلك النسبة تختلف فيما بين الحيازات الكبيرة والحيازات الصغيرة . إذ أظهرت دراسة للبنك الزراعي السعودي أجريت على مجموعة من المزارع الممولة من البنك أن المتوسط السنوي للدخل المزرعي للحيازات الكبيرة يبلغ ٧٤٦ر٨ ألف ريال والدخل الخارجي (غير المزرعي) يبلغ ٣٠١ر٤ ألف ريال ، أي حوالي ٤٠ بالمئة . بينما يبلغ الدخل المزرعي للحيازات الصغيرة ١٠٨ ألف ريال والدخل الخارجي ٣٣ر٨ ألف ريال ، أي حوالي ٣٠ بالمئة[٢٤] . أي أن درجة اعتماد ذوي الحيازات الصغيرة على الدخل من المزرعة أكبر من درجة اعتماد ذي الحيازات الكبيرة . ولكن جزءا كبيرا من الإعانات يتجه لذلك الحيازات الكبيرة مما يعني أن جزءا من الدخل الزراعي يتوجه لفئة تعتمد عليه بدرجة أقل . وقد استنتج أحد الكتاب أن بعضا من مالكي الحيازات الكبيرة يقيمون في المدن الرئيسية ويستفيدون من أنظمة الدعم التي من المفروض أن توجه إلى سكان الريف . كما أن تلك الفئة أقل دراية بالإنتاج الزراعي وأكثر استخداما للعمالة الوافدة ، مما يعمق من حالة اللاتوازن بين تنمية الريف والمدينة[٢٥] .

---

٢٣) وزارة الزراعة والمياه ، النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل على مستوى فئات حجم الحيازة ، لعام ١٤٠١ ــ ١٤٠٢ ، المجلد الثالث .

٢٤) البنك الزراعي العربي السعودي ، دراسة تحليلية عن النواحي الفنية والاقتصادية ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

٢٥) Othman Y. Al-Rawaf, Policies and Programs of Rural Development in Saudi Arabia: A Presentation and Evaluation, College of Administrative Sciences, King Saud University, 1987, p. 56

إن التوجه لدعم المشاريع الزراعية الكبرى ينطلق من اعتبارات تتعلق بالكفاءة (مردود أعلى للهكتار) ولكن أثبتت دراسات للبنك الدولي في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا أن المزراع الصغيرة تحقق إنتاجا أعلى لكل هكتار مزروع بسبب انخفاض تكاليف العمالة وأسلوب الإدارة الذاتي المتبع في تلك المزارع[٢٦] . وفي المملكة أثبتت دراسة البنك الزراعي السابق الإشارة إليها أن نسبة المساحة المستغلة إلى المساحة الصالحة للزراعة في المزارع الصغيرة تصل إلى ٦٥ بالمئة ، وفي المزارع الكبيرة ٢٤ر٥ بالمئة . وعلى مستوى المملكة تبلغ نسبة المناطق القابلة للزراعة ولم تزرع ٣٥ بالمئة موزعة على مناطق المملكة المختلفة على النحو التالي : المنطقة الشرقية ٣٤ بالمئة ، المنطقي الوسطى ٤٥ بالمئة ، المنطقة الغربية ٢٦ بالمئة ، المنطقة الشمالية ٥٧ بالمئة ، المنطقة الجنوبية الغربية ١٣ بالمئة ، والمنطقة الجنوبية ٢ بالمئة ، أي أنه حيث تشكل الزراعة مصدرا أساسيا للدخل في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية تزداد نسبة المساحة المزروعة . وهذا ناتج عن نمط الحيازة السائدة في المملكة ، حيث بلغ متوسط حجم الحيازة على مستوى المملكة ١٠ هكتارات موزعة كما يلي : المنطقة الشرقية ٣ر٦ هكتار ، المنطقة الوسطى ٤٥ر٦ هكتار ، المنطقة الغربية ٦ر٦ هكتار ، المنطقة الشمالية ٩ر٤ هكتار ، المنطقة الجنوبية الغربية ١ر١ هكتار ، والمنطقة الجنوبية ٢ر٤ هكتار . أي أن نمط الحيازات السائد في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية يتصف بالصغر النسبي مقارنا بالمناطق الأخرى ، كما أن نسبة المزروع في تلك المناطق أكبر[٢٧] .

لذلك فإن التنمية الزراعية والتي تشكل جوهر التنمية الريفية يجب أن تهدف إلى رفع الانتاجية في القطاع الزراعي وفتح فرص العمل في المناطق الريفية والتوزيع العادل للدخل ، بالإضافة إلى توزيع الحوافز لتنسجم مع أنظمة الحيازة السائدة . ويتأتى هذا بالسعي لتحقيق التنمية الريفية التكاملية التي تهدف إلى تقريب الفجوة بين الريف والمدينة .

---

٢٦) Agriculture and Economic Development, World Development Report 1982, World Bank, p. 81.

٢٧) وزارة الزراعة والمياه ، النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل على مستوى الإمارات الرئيسية لعام ١٤٠١ ــ ١٤٠٢هـ ، المجلد الأول .

رابعا : خلاصة واستنتاجات :

حقق القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية معدلات نمو مرتفعة نتيجة للدعم المباشر وغير المباشر الذي قدمته الدولة لذلك القطاع ، إذ ازدادت نسبة المساحة الصالحة للزراعة ، وازداد الإنتاج من بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وجرى توسع في استخدام التقنية والمدخلات المختلفة ، مما زاد من إنتاجية الأرض من جهة ، وازداد الدخل الزراعي من جهة أخرى . وقد تحققت تلك التغيرات في القطاع الزراعي كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأنظمة الإعانات والقروض المختلفة . وعلى الرغم من تلك الإنجازات يلاحظ على نمط التنمية الزراعية خلال الحقبةالماضية تركز الإنتاج لمحصول واحد واتجاهه لدعم وتشجيع المشاريع الزراعية الكبرى وتأثيره المحفز للواردات من السلع والمنتجات الزراعية . لذلك ولتجنب السلبيات السابقة وللتكيف مع توجه الدولة نحو تقليص نفقاتها وتوجه خطة التنمية الرابعة نحو ضرورة تقييم أنظمة الإعانات يجب تحديد المنطلقات الأساسية للتنمية الزراعية على نحو يؤدي إلى :

- زيادة الإنتاج من السلع المختلفة بأقل التكاليف الممكنة .
- تحسين استخدام موارد المياه الناضبة .
- زيادة دخول المزارعين التقليديين .
- تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم وبين الريف والمدينة .

وعلى ضوء المنطلقات الأساسية للتنمية الزراعية يتم وضع السياسات المختلفة وأدوات تلك السياسات (من اعانات وقروض وغيرها) . مما يجعل السياسات وأدواتها منسجمة مع التوجه التنموي العام . إن الحقيقة المؤكدة هي أن للإعلانات الزراعية والقروض الميسرة دورا لا يمكن إغفاله في تطوير الإنتاج والدخل الزراعي وتحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة ، مما يتطلب وضع سياسة عامة للإعانات الزراعية تراعي الجانب الاقتصادي والإداري ، ففي الجانب الاقتصادي يراعى مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد ، وفي **الجانب الإداري** يراعى التنسيق بين الجهات التي تصرفها . لذلك ولكي تستطيع أنظمة الإعانات والقروض الزراعية في المملكة أن تمارس دورها في الدفع بعملية التنمية الزراعية وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة يمكن الاهتمام بالجوانب التالية :

١) وجوب تحديد أنواع السلع الزراعية المطلوب إنتاجها وتقديم الدعم لها لغرض تحقيق درجة من الأمن الغذائي ، ووجوب تحديد الدرجة المقبولة من الاكتفاء الذاتي ولكل سلعة .

وهذا يتطلب تحديد مؤشرات معينة لنوعية الدعم المطلوب (إعانة ، قروض ميسرة ، حماية جمركية ..) ومدة الدعم ، وإذا كان ينصب على مدخلات الإنتاج أو مخرجاته .

٢) نظرا لأن المياه الأراضي الصالحة للزراعة من العوامل المهمة في التنمية الزراعية للمملكة ، ونظرا لمحدودية موارد المياه ـــ فإن برامج التنمية الزراعية يجب أن تتجه نحو ترشيد استهلاك المياه ومراقبة استغلالها واعتبار متوسط استهلاك المحصول من المياه مؤشرا لاتجاه الدعم أو استمراره .

٣) ضرورة التوزيع المتوازن للإعانات ووسائل الدعم الأخرى بين ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة وذوي الحيازات الكبيرة ، وهذا يتأتى بتحديد نوعية الآلات والمعدات المعانة والتي تناسب ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة ، وتدعيم دور التعاونيات الزراعية التي يستفيد منها بشكل أساسي صغار المزارعين ، وتشجيع تنويع المحاصيل وغير ذلك .

٤) التنسيق بين سياسة دعم الواردات من السلع الزراعية (الأعلاف وغيرها) وسياسة دعم الإنتاج المحلي لكيلا يتأثر الإنتاج المحلي سلبا . ويمكن في هذه الحالة الاستعاضة عن بعض الإعانات لبعض السلع (القمح والدواجن مثلا) بالحماية الجمركية .

٥) الاهتمام بموضوع التسويق وتشجيع قيام شركات تسويق المنتجات المحلية وتوفير الدعم لها لتصدير الفائض من الإنتاج المحلي لأسواق الدول المجاورة .

٦) مراعاة عدم تكرار أكثر من حافز لمنتج واحد وهذا يتأتى بوضع أنظمة محددة للإعانات والتنسيق بين الجهات التي تنفذها .

٧) متابعة تنفيذ الإعانة بعد صرفها وخصوصا إعانة الآلات الزراعية والمكائن والمضخات تجنبا لعدم الكفاءة في استخدامها . وتنويع الإعانات المقدمة بحيث تعطي بعض الآلات بشكل فردي ويعطي البعض الآخر للجمعيات التعاونية لتأجيرها مع توفير سبل صيانة لتلك الآلات والمعدات .